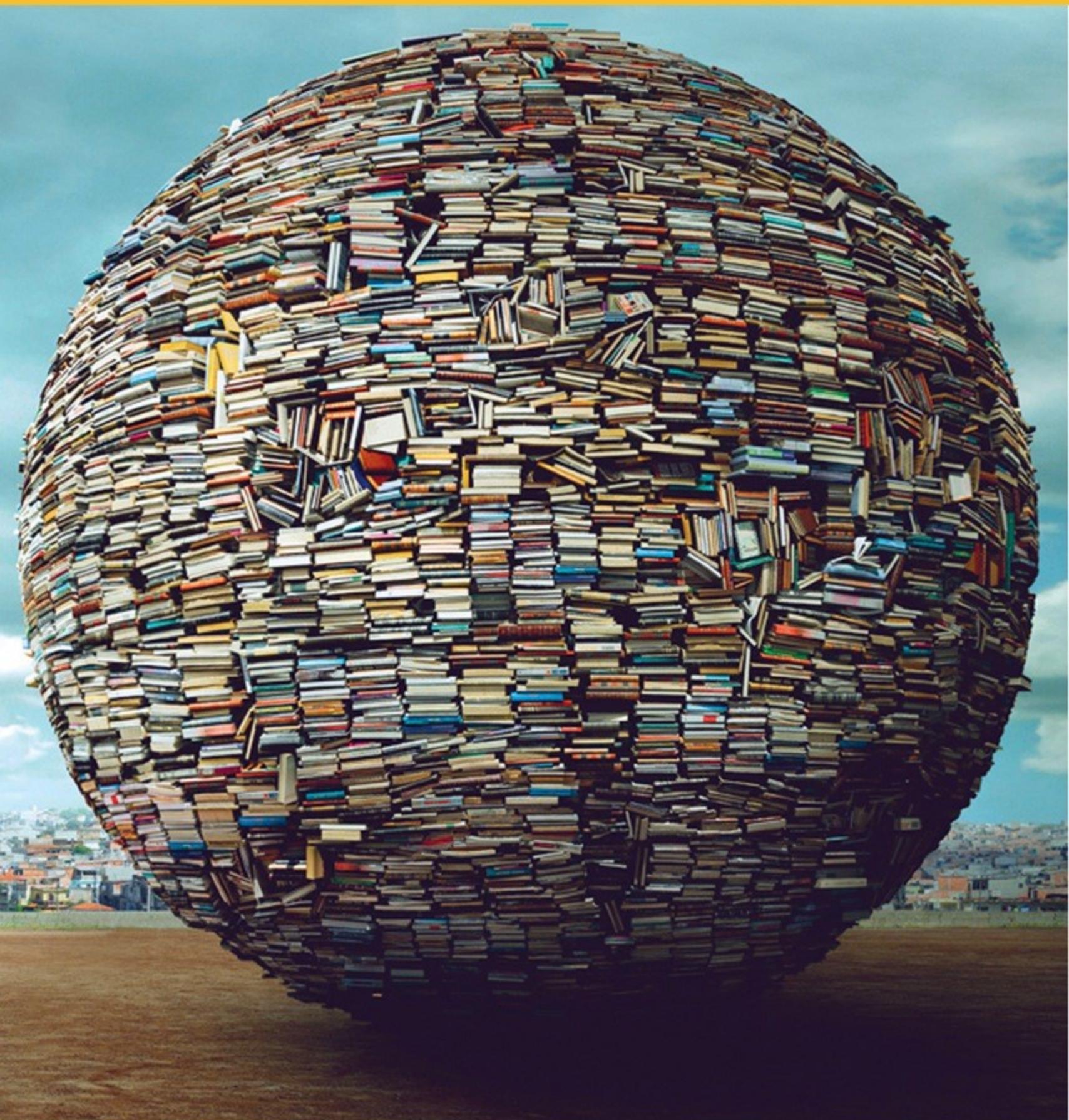


تحديات الهوية الثقافية

تأملات في عالم القراءة وإنتاج المعرفة



د. شها بنت محمد بن خالد ال نهيان

تحديات الهوية الثقافية

تأملات في عالم القراءة وإنتاج المعرفة

تحديات الهوية الثقافية تأملات في عالم القراءة وإنتاج المعرفة

د . شما بنت محمد بن خالد آل نهيان

الطبعة الأولى / ١٤٣٤هـ ، ٢٠١٣م
حقوق الطبع محفوظة



دار العين للنشر

٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة

تليفون: ٢٢٣٩٦٢٤٧٥ ، فاكس: ٢٢٣٩٦٢٤٧٦

E-mail: elainpublishing@gmail.com

الهيئة الاستشارية للدار

أ.د. أحمد شوقي

أ. خـالد فهمي

أ.د. فتح الله الشيخ

أ.د. فيصل يونس

أ.د. مصطفى إبراهيم فهمي

المدير العام

د. فاطمة البودي

الغلاف : محمد عبد العزيز

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١٣/ ٤٣٣٠

I. S. B. N 978 - 977 - 490 - 213 - 0

تحديات الهوية الثقافية

تأملات في عالم القراءة وإنتاج المعرفة

د . شما بنت محمد بن خالد آل نهيان

دار العين للنشر



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

آل نهيان، شما بنت محمد بن خالد.
تحديات الهوية الثقافية: تأملات في عالم القراءة وإنتاج المعرفة/ شما بنت محمد بن خالد آل نهيان.

الإسكندرية: دار العين للنشر، ٢٠١٣

ص؛ سم.

تدمك: ٢١٣ ٠ ٤٩٠ ٩٧٧ ٩٧٨

١- الثقافة.

أ- العنوان

٣٠١،٢

رقم الإيداع / ٤٣٣٠ / ٢٠١٣

الإهداء

إلى نبع العطاء الذي لا ينضب. إلى من منحني معنى الحياة. إلى من علمتني كيف تنمو الوردة بين مفاصل الصخر.
إلى والدتي سمو الشيخة حمدة بنت محمد بن خليفة آل نهيان حفظها الله

المحتويات

5	الإهداء
9	مقدمة
17	شركاء في حب الوطن
23	الأمن الثقافي في عصر الثقافة الكونية
27	الأسرة الإماراتية والأمن الثقافي
33	القيم الاجتماعية والأمن الثقافي
37	الطفل الإماراتي والمستقبل
43	المرأة الإماراتية والنهوض المستدام
49	رأس المال الاجتماعي وتوطين الهوية
53	رأس المال البشري.. قاطرة التنمية المستدامة
59	القراءة في عصر الثقافة الرقمية
65	القراءة.. أفق جديد للشراكة المجتمعية
71	السبيل إلى قراءة منتجة
77	القراءة والتأويل
83	القراءة وبناء الذات الفاعلة
89	القراءة وبناء القدرات الإبداعية
95	القراءة وبناء الوعي الجمالي

- 101 القراءة وجماليات المكان -
- 107 القراءة وبناء رؤية العالم -
- 113 القراءة وتنمية الذاكرة الوطنية -
- 119 القراءة وتكوين المنهج العلمي في التفكير -
- 125 القراءة وفن الحب -

مقدمة

أضحى مبدأ الشراكة مبدأ حاكماً ليس فقط لتحسين شروط الوجود الإنساني والمعرفي في عالم تداخلت فيه الحدود وتقلصت المسافات بفضل ما ترتب على ثورة المعرفة والمعلومات، بل أضحى هذا المبدأ دالاً على اقتران تحسين هذه الشروط بالحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية. خاصة عندما تجتمع هذه الشراكة على حب الوطن. فحب الوطن هو الضامن لتفعيل هذه الشراكة، وهو الضامن لإشراك كافة الأفراد والجماعات في تحسين شروط الوجود الثقافي والمعرفي لمجتمعهم. حيث يعيش الأفراد داخل النسيج الاجتماعي، الذي يحتوي على شبكة معقدة من الأبنية والنظم الاجتماعية - التي تبدأ من الأسرة وتصل إلى الدولة. ويقدرّون المشاركة الفاعلة في حياة مجتمعهم. وهذا الإحساس بالانتماء يعد مصدراً من مصادر الرفاه. ويعد في الوقت ذاته مصدراً للحفاظ على هوية المجتمع وثقافته الوطنية، في عالم تقاطعت وتداخلت فيه المسافات والأزمات بشكل غير مسبوق. وأدت ثورة المعرفة والمعلومات إلى خلق ثقافة كونية مسيطرة كادت تقضي على كل ما عداها من خصوصيات ميزت الثقافات المحلية

والوطنية، كما أفضت إلى خلق نوع من الثقافات الهجينة أو الهجنة الثقافية، التي الت تهدد كل انواع النقاء الثقافي أو الخصوصية الثقافية التي كانت تميز الثقافات الوطنية. حتى خيل للبعض أن الحديث عن "الهوية الثقافية النقية" يعد ضرباً من ضروب المستحيل.

وعلى الرغم من منطقية هذه الآراء وربما بسببها، فنحن مدعوون للحفاظ على هويتنا وعلى ثقافتنا الوطنية خلال هذه الآونة أكثر من أي وقت مضى. بل إننا نؤكد على طبيعة الارتباط الوثيق بين مفهوم الهوية ومفهوم المواطنة. فبمقتضى الهوية يعي الفرد ذاته، كما تعي الجماعة ذاتها. ويشعر الفرد بالانتماء لهذه الجماعة. ويكتسب بمقتضى هذا الانتماء حق المواطنة التي تقتضي مجموعة من الحقوق (مثل التعليم، والمشاركة، والتملك.. إلخ) كما تقتضي ضرورة الالتزام بمجموعة من الواجبات (مثل الالتزام بالقانون، واحترام حقوق الآخرين) وهذا هو جوهر مفهوم "المواطنة".

لكن كيف السبيل إلى ذلك؟ وما المقومات التي تتشكل منها الهوية؟

إن أول شروط الحفاظ على الهوية الثقافية يستلزم ضرورة الحفاظ على القدر الثابت والجوهري من السمات التي تميز الثقافة الوطنية، والتمسك بالثوابت المتينة للهوية، التي تتجسد في القيم والعادات والتقاليد، وترتوي من منابع الدين (الذي هو روح الهوية) واللغة (التي هي قلب الهوية) والأصول المشتركة (التي هي جسد الهوية). فهذه المقومات هي الكفيلة بتقوية أواصر النسيج الاجتماعي والثقافي، وتعزيز قيم الولاء والانتماء

وحب الوطن، وخلق ثقافة تنهل من منابعها المحلية وتتفاعل، في الوقت نفسه، مع هذه الثقافة الكونية، تفاعلاً يعكس علاقة بين ندين، ويتجاوز منطق الخضوع، أو الإحساس بالدونية تجاه هذه الثقافة الكونية. عندئذ يحق لنا أن نكون شركاء حقيقيين في تشكيل مجتمع المعرفة في وقت بات فيه "الاندماج الفعال" في مجتمع المعرفة غاية تسعى إليها المجتمعات كافة. غير أن تحقيق هذه الغاية يستلزم امتلاك السبل الكفيلة لبلوغها. وليس ثمة خيار أمام هذه المجتمعات. فإما الاندماج الفعال، الذي يتيح لهذا المجتمعات المشاركة الفاعلة في إنتاج المعرفة - التي هي شرط وجود لمجتمع المعرفة، وإما الإقصاء والتهميش. ليس ثمة بديل إذن سوى البحث عن سبل تمكن هذه المجتمعات من تحقيق مبدأ "الشراكة الفاعلة من أجل المعرفة" فهذه الشراكة هي جواز المرور لمجتمع المعرفة، كما أنها الضامن الوحيد لتحقيق "الاندماج الفعال" في مجتمع المعرفة. وهي الضامن كذلك لجعلنا شركاء فاعلين في تشكيل مجتمع المستقبل. ذلك المجتمع الذي ينهض على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها بكفاءة في مختلف مجالات الحياة.

غير أن "الاندماج الفعال" في مجتمع المعرفة دونه العديد من التحديات، ويأتي على رأس هذه التحديات ما ترتب على ثورة المعلومات ووسائل الاتصال من ثقافة كونية باتت عابرة لحدود الزمان والمكان، وحققت وفرة غير مسبوقة في الإنتاج الثقافي والفكري، كما حققت قنوات غير مسبوقة للتواصل المعرفي. لكنها خلقت في الوقت نفسه أشكالاً من الاستقطاب الثقافي والمعرفي، وخلقت كذلك أشكالاً جديدة من الاحتكار الثقافي والمعلوماتي. حيث لا يتم توزيع أو إنتاج أو تبادل المعرفة والمعلومات

بشكل متساو بين الدول والمجتمعات. مما أفضى إلى خلق فجوات معرفية، تتسع يوماً بعد يوم، بين هذه الدول. ترتب على ذلك تناقص حظوظها من رأس المال الثقافي والمعرفي اللازم لعبور هذه الفجوات المعرفية وتحقيق الشراكة الفاعلة من أجل المعرفة، والاندماج الفعال في مجتمع المعرفة.

وثمة تحد آخر يقف عائقاً أمام "الاندماج الفعال" في مجتمع المعرفة. ويتمثل هذا التحدي في كيفية وضع الثقافة والمعرفة في القلب من عملية التنمية المستدامة. ويشير هذا العائق شرطين متلازمين لتحقيق "الاندماج الفعال" في مجتمع المعرفة، فضلاً عن تحقيق مبدأ "الشراكة الفاعلة من أجل المعرفة" ويتمثل الشرط الأول في تحقيق "التنمية المستدامة" ذلك لأن إنجاز هذه التنمية بات شرطاً ضرورياً للنهوض المجتمعي، حيث لا تستقيم هذه التنمية دون الوفاء بحاجات الأجيال الحالية، وتوسيع الخيارات والفرص المتاحة أمامها، وتلبية احتياجاتها الإنسانية والاجتماعية والثقافية، والارتقاء بقدراتها وإمكانياتها المعرفية والفكرية، دون الإخلال بنصيب الأجيال القادمة من كل ذلك.

ويتمثل الشرط الثاني في مدى قدرة هذه المجتمعات على وضع الثقافة في القلب من عملية التنمية المستدامة. بل إننا نذهب إلى القول بأن وضع الثقافة في القلب من عملية التنمية المستدامة بات شرطاً ضرورياً لتحقيق هذه التنمية. حيث أتى على نظريات التنمية حيناً من الدهر ركزت فيه على الجوانب الاقتصادية للتنمية، وأغفلت النواحي الثقافية والمعرفية. ونظرت للتنمية بوصفها قرين النمو الاقتصادي. لكن سرعان ما تكشف

زيف هذه الرؤية. وأصبحت التنمية لا تعني فقط النمو الاقتصادي، بل تعني تغيراً جوهرياً في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات. كما تعني الارتقاء بنوعية حياة الأفراد على اختلاف تنوعها. وأن تحقيق هذا التغير مقترن بأخذ الثقافة مأخذ الجد عند التخطيط لعملية التنمية المستدامة. بل النظر إلى الثقافة بوصفها "قاطرة التنمية المستدامة".

ذلك لأن النهوض بالثقافة - التي تعني مجمل البناء الروحي والفكري للمجتمع - يعني نهوضاً بكافة مجالات الإبداع الفني والفكري والثقافي، والنهوض بالتعليم، والتربية والقيم. ويفضي هذا النهوض إلى تحقيق التراكم المعرفي، الذي يؤسس لرأس المال البشري. الذي يجعل من البشر، الذي هم عماد التنمية المستدامة ومحور ارتكازها، وسيلة التنمية المستدامة وغايتها. ويثمر الارتقاء برأس المال البشري ارتقاءً بالقدرات الذهنية والمعرفية للأفراد، بما يؤهلهم للمنافسة الجادة والواعية، في مجتمع المعرفة وثورة المعلومات. ويثمر كل ذلك - في المقام الأخير - في زيادة رصيد المجتمع من رأس المال البشري، الذي يفضي - حال تراكمه تراكمًا كميًا وكيفيًا - إلى تحقيق مستويات أعلى من التنمية المستدامة، في الحاضر والمستقبل. ويفضي ذلك كله إلى تحقيق الشراكة الفاعلة في مجتمع المعرفة.

لكن النهوض الثقافي، وتكوين رأس المال البشري، وتحقيق هذه الشراكة، يستلزم بدوره تعزيز القدرات المعرفية للأفراد والمجتمعات. وأحسب أن "القراءة" هي الوسيلة الكفيلة بتعزيز هذه القدرات. بل إنني

أرى أن تفعيل دور القراءة يمثل متطلباً أساسياً لتأسيس الشراكة المعرفية وإقامة مجتمع المعرفة. حيث تفضي القراءة إلى تكوين رأس المال المعرفي، عبر ارتقائها بالمهارات الذهنية والفكرية بمختلف صنوفها. كما تفضي إلى الارتقاء بالبنية المعرفية للفرد. تلك البنية التي تؤسس لـ "رؤية للعالم" تمكن الفرد من إدراك عالمه الاجتماعي والطبيعي بكل ما يحتوي عليه من ظواهر متنوعة. وذلك بمقتضى ما تتيحه القراءة من تراكم فكري وثقافي، وبما تلعبه من دور فعال في تنمية خيالنا، وتصوراتنا وأفكارنا، ومشاعرنا، وأنماط تفسيرنا لما يحيط بنا من ظواهر. وهي بذلك تسهم في تشكيل ذائقتنا الجمالية وفي بناء وعينا الجمالي؛ بما يجعلنا أكثر قدرة على اكتشاف مناطق الجمال الكامنة داخل ذواتنا، والمحتجبة خلف ستار الواقع الذي نعيشه.

ويبقى أن القراءة تجسد مرحلة من أهم مراحل إنتاج المعرفة ونشرها. كما أنها الوسيلة الأكثر فاعلية في قياس مدى نجاح وصول خطط وبرامج إنتاج المعرفة ونشرها إلى الجمهور. وهي الوسيلة التي تضمن استدامة المعرفة. هذه الاستدامة التي تضمن بدورها تحقيق مبدأ "الشراكة الفاعلة من أجل المعرفة" ذلك المبدأ الذي يشكل مفتاحاً لا بديل عنه للاندماج الفعال في مجتمع المعرفة.

بل إنني أرى أن القراءة هي الدائرة التي يجتمع عند مركزها رأس المال المعرفي، ورأس المال الثقافي، ورأس المال الاجتماعي، في نهر واحد يصب في دائرة الانتاج الثقافي والمعرفي. هذه الدائر التي تمنح مبدأ "الشراكة في

حب الوطن "أبعاداً متجددة، كما تمنح "الشراكة من أجل المعرفة" فضاءات أرحب تضاهي اتساع فضاءات الواقع الافتراضي الذي يتشكل ويعاد تشكيله في كل وقت وحين. من أجل ذلك كان هذان المبدآن: الشراكة في حب الوطن، والشراكة من أجل المعرفة هما محور تأملاتنا في كل ما احتوى عليه هذا الكتاب من مقالات أتعشم أن تجد صداها لدى القارئ. عسى أن يفضي كل ذلك إلى مزيد من التأمل، وأن يثمر ذلك في أن نكون شركاء حقيقيين في تشكيل مجتمع المستقبل، ذلك المجتمع الذي ينهض على إنتاج المعرفة وتداولها وتوظيفها في مختلف دروب الحياة.

والله من وراء القصد وهو يهدي إلى سواء السبيل

د. شما بنت محمد بن خالد آل نهيان

شركاء في حب الوطن

يمثل الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز الإنجازات التنموية والنهضة الشاملة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة، غاية يسعى إلى بلوغها بنات وأبناء هذا الوطن كافة، على اختلاف توجهاتهم الفكرية.

وفي محاولة للمشاركة في هذه الغاية، ناقش معاً بعض القضايا الفكرية والمعرفية التي أراها جديرة بالاهتمام، وتساهم - في الوقت نفسه - في فتح آفاق جديدة تستشرف حدود هذه الغاية وتستجلي أهم أبعادها. وذلك من منطلق إيماني بأن هذه الغاية هي الكفيلة ببناء مستقبل أكثر أمناً يشارك في صياغته الجميع.

وسنبداً بالحديث عن أهم المجالات التي أراها جديرة بتعزيز قدراتنا

المعرفية في مجتمع المعرفة والمعلومات، ذلك المجتمع الذي أصبح فيه العلم والمعرفة المعيار الوحيد الذي يصنع للأمم والشعوب نهضتها وريقها. وأصبحت قامة هذه الشعوب وقوتها لا تقاس بما تمتلك من أموال؛ بل بما تمتلك من علوم ومعارف. كما أصبحت هذه العلوم والمعارف - في عصر الثقافة الكونية- عابرة للزمان والمكان، ومتجاوزة لحدود الدول والمجتمعات، ولا تكف، هذه المعارف والعلوم، عن التحول والتبدل والتطور. ومن يتخلف عن مواكبة هذه التحولات والتطورات سيحكم على نفسه بالفناء ولن يكون له مكان سوى أحد أزقة التاريخ.

ويتمثل المجال الأول، الذي يسهم في تعزيز قدراتنا المعرفية، في تأسيس نوع جديد من أنواع الشراكة، وهو "الشراكة من أجل المعرفة". بحيث تسعى هذه الشراكة إلى وضع الثقافة والمعرفة في القلب من عملية التنمية. وتجعلنا شركاء فاعلين في تشكيل مجتمع المعرفة. ذلك المجتمع الذي ينهض على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها بكفاءة في مختلف مجالات الحياة.

ويتمثل المجال الثاني، الذي يسهم بدوره في تعزيز قدراتنا المعرفية، في تفعيل دور "القراءة". بل إنني أرى أن تفعيل دور القراءة يمثل المقدمة الأولى والأهم في تأسيس الشراكة المعرفية وفي إقامة مجتمع المعرفة. ذلك لأن القراءة هي التي تفضي إلى تكوين "رأس المال المعرفي" الذي يعني - حسبما يشير تقرير المعرفة العربي للعام 2009 - مجمل الكفايات المعرفية التي يمتلكها أفراد المجتمع في مختلف ميادين المعرفة، والمهارات الذهنية بمختلف أشكالها، كما تشمل الكفاءات الإنسانية والاجتماعية القائمة

على المعرفة، وفي مقدمتها المهارات المتعلقة بالتواصل وإقامة علاقات إيجابية مع الآخرين والتعاون معهم، والعمل ضمن فريق، والمشاركة بفاعلية في قضايا الشأن العام، والريادة، والقيادة، والإدارة. فكيف يتأتى لنا ذلك من دون أن تصبح القراءة هي الزاد اليومي الذي يمكننا من تكوين رأس المال المعرفي؟

القراءة تعد مصدراً أساسياً من مصادر تشكيل الوعي وتكوين المعرفة التي تمكن الفرد من فهم وإدراك العالم المحيط به، وفهم مكوناته، والتعرف على وظيفة هذه المكونات وتفسير معناها، وتقديم إجابات للعديد من التساؤلات التي تشغل الإنسان في محيطه الاجتماعي.. فكل ما حولنا من أشياء وظواهر يبدو صامتاً وبلا معنى، ولن نكتشف معناه ونفك رموزه إلا بالقراءة. والقراءة - فضلاً عن ذلك - هي مفتاح كل العلوم، وهي طريقنا نحو الثقافة والمعرفة، ومصدر فاعليتنا في المستقبل، فالأمة التي لا تقرأ أمة لا يُخشى بأسها. كما أنها تمثل أول وأهم مراحل إنتاج المعرفة ونشرها. وهي الوسيلة الأكثر فاعلية في قياس مدى نجاح وصول خطط وبرامج إنتاج المعرفة ونشرها إلى الجمهور المستهدف. فإذا كان أحد المؤشرات المهمة لإنتاج المعرفة ونشرها يقاس بعدد الكتب المنشورة خلال فترة زمنية معينة في مجتمع معين، فإن المؤشر الأكثر أهمية - في رأبي - يجب أن يهتم بالتعرف على عدد الكتب التي تمت قراءتها بالفعل.

الوصول إلى هذا الأمر صعب المنال، لكن ذلك لا يحول دون التعرف على طبيعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحكم تلقي أو

استقبال الإنتاج الثقافي من جانب الجمهور، والعوامل التي تحكم نجاح أو فشل عمل إبداعي أو ثقافي معين، وطبيعة العوامل المختلفة التي تؤثر في عملية القراءة. وهي المجالات التي باتت تعرف بـ "سوسيولوجيا التلقي" و"سوسيولوجيا القراءة".

ومما يدعونا للاهتمام بتفعيل عملية القراءة، والتأكيد على دورها الأساسي في تأسيس الشراكة المعرفية وتأسيس مجتمع المعرفة، ما تتعرض له من صعوبات وتحديات تشل من قدرتها على أداء هذا الدور على الوجه الأكمل. ويأتي على رأس هذه التحديات:

1 - تراجع الثقافة المكتوبة، خصوصاً في عصر الثقافة الكونية والإنترنت، ذلك العصر الذي طغت فيه ثقافة الصورة، وكأننا أصبحنا نعيش "عصر الصورة" بما تعنيه من هيمنة الثقافة الاستهلاكية، وتركيزها على المظهر والشكل، الأمر الذي ترتب عليه تراجع الدور الذي كانت تؤديه ثقافة الكلمة أو الثقافة المكتوبة.

2 - تواضع نصيب المواطن العربي من الكتب المنشورة في مختلف نواحي المعرفة، واستناداً إلى الإحصائيات المنشورة في التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية بلغ إجمالي الكتب التي نشرت عام 2007 حوالي 27809 كتب، في حين بلغ عدد سكان الوطن العربي في ذات العام حوالي 332 مليون نسمة. وإذا وزعنا مجموع الكتب المنشورة سنوياً في العالم العربي على مجموع السكان يكون لكل 11950 مواطناً عربياً كتاب واحد. بينما لكل 491 مواطناً إنجليزياً كتاب واحد، ولكل 713

مواطناً إسبانياً كتاب واحد، أي أن نصيب المواطن العربي من إصدارات الكتب يمثل 4 في المئة من نصيب المواطن الإنجليزي و 5 في المئة من نصيب المواطن الإسباني.

3 - ارتفاع معدل الأمية الأبجدية في معظم دول الوطن العربي، حيث تصل إلى حوالي 48 في المئة في بعض المجتمعات العربية. والمفارقة أننا أصبحنا في عصر يقاس فيه معدل الأمية بعدم القدرة على التعامل مع أدوات العصر (الحاسب الآلي والإنترنت) بوصفهما الأدوات التي تمكن الإنسان من التواصل المعرفي في عصر ثورة المعلومات. كما أن هناك العديد من المجتمعات التي استطاعت أن تقضي نهائياً على الأمية الأبجدية.

ولا شك أن هذه التحديات تعوق الدور المنوط بالقراءة في تكوين رأس المال المعرفي وفي تأسيس الشراكة المعرفية، ولا سبيل أمامنا سوى محاولة البحث عن حلول تقضي إلى إعادة الاعتبار لعملية القراءة، خاصة لدى الناشئة والأطفال، الذي هم نصف الحاضر وكل المستقبل، حتى تصبح القراءة لديهم "أسلوب حياة".

الخميس 02 ديسمبر 2010

الأمن الثقافي في عصر الثقافة الكونية

يمثل تحقيق الأمن الثقافي غاية من الغايات التي ينبغي السعي نحو بلوغها في هذه المرحلة المهمة من مراحل التطور الثقافي والمعرفي. وفي ظل ثقافة كونية تنزع نحو انتهاك الخصوصيات الثقافية، وتهميش الثقافات الوطنية، وطمس الهويات القومية.

ومن هنا تأتي أهمية تحقيق الأمن الثقافي، الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الأمن الاجتماعي والحضاري، بل إن الأمن الثقافي يجب أن يحتل الأولوية، في هذه المرحلة المهمة من مراحل التطور الذي بلغته الثورة المعرفية. وفي ظل تعاظم التحديات والمخاطر التي تواجه الثقافات المحلية والوطنية. ذلك لأن الأمن الثقافي قضية ترتبط ارتباطاً مباشراً بكيان

المجتمع ووجوده، كما ترتبط بهويته ووحدته الحضارية. وتتعاطم أهمية التأكيد على قضية الأمن الثقافي في ظل المخاطر والتحديات التي تفرضها الثقافة الكونية.

حيث أصبحت هذه الثقافة الكونية عابرة لحدود الزمان والمكان، ومتجاوزة لنطاق الأمم والمجتمعات. ولا شك أنها خلقت وسائل لا حصر لها لتبادل المعرفة والمعلومات، وحققت وفرة غير مسبوقه في الإنتاج الثقافي والمعرفي، بفضل ثورة المعلومات والاتصالات التي يعيش العالم في قلبها الآن. لكنها أفضت - في الوقت نفسه - إلى خلق أشكال جديدة من الاحتكار الثقافي. ذلك لأن الإنتاج الثقافي والمعرفي والتكنولوجي لهذه الثقافة لا يتم توزيعه بشكل متساو بين الثقافات. كما أن تدفق المعارف والمعلومات لا يتم بصورة متساوية بين الدول والمجتمعات. وقد أفضى ذلك إلى تزايد الفوارق والفجوات المعرفية والثقافية بين دول العالم. وتفاوت حظوظ الأفراد والمجتمعات في نصيبهم من القدرات المعرفية ومن رأس المال الثقافي اللازم للتفاعل الإيجابي مع مستلزمات هذه الثقافة الكونية، التي تمكنهم - في الوقت نفسه - من الدفاع عن خصوصياتهم الثقافية وتحقيق شروط الانتماء الحقيقي لمجتمع المعرفة والمعلومات.

من ناحية أخرى، تتسم هذه الثقافة الكونية، في معظمها، بأنها ذات طابع استهلاكي، تميل إلى إشباع حاجات الأفراد بوسائل دعائية جاذبة، تغذيها وسائل الإعلام والدعاية المتنوعة، وتسعى إلى خلق قيم واحتياجات ثقافية قد لا تعبر عن الحاجات الحقيقية للأفراد. كما تتسم الثقافة الكونية بأنها ثقافة تهيمن عليها الصورة.

ولا شك في أن العلاقة وثيقة بين الثقافة الاستهلاكية وثقافة الصورة، حيث أصبحت الصورة وسيلة أساسية من وسائل انتشار الثقافة الاستهلاكية، التي غدت - بفعل أساليب البث الفضائي المتنوعة - ظاهرة عالمية تتجاوز حدود الزمان والمكان. وأصبحت الصورة تمثل سمة بارزة من أهم سمات الثقافة الكونية، وشهدت حضوراً طاعياً، جعلها تستطيع اختراق ملايين العقول، داخل العديد من المجتمعات، في وقت واحد. مهما كان حظ هذه المجتمعات وتلك العقول من المعرفة والتعليم. ذلك لأن استقبال الصور أو التأثير بها لا يحتاج إلى تعلم أبجدية القراءة أو الكتابة، ولا يحتاج إلى خلفية معرفية. وهذا ما دفع بعض المفكرين إلى القول بأننا أصبحنا نعيش "عصر الصورة". والحاصل أن هيمنة ثقافة الصورة قد تم على حساب ثقافة الكلمة أو الثقافة المكتوبة.

والأخطر في هذه الثقافة الكونية أنها تعمل على إخضاع كافة الثقافات المحلية لسلطتها المعرفية والقيمية. بغض النظر عن طبيعة التباينات والخصوصيات الثقافية التي تميز الثقافات المحلية، وما تتسم به هذه الثقافات من أصالة، ومن ثراء وتنوع. لذا فإن الثقافة الكونية تمثل تهديداً حقيقياً للخصائص الجوهرية والقيم والعادات والتقاليد التي تجسد هوية المجتمعات وثقافتها الوطنية.

ويفضي ذلك إلى أن تصبح الثقافات المحلية مجرد تابع أو خادم يسير في فلك هذه الثقافة الكونية. وتخضع لشروط إنتاجها المجحفة. وتتحول إلى مجرد "مستقبل" أو "مستهلك" سلبى لكل ما تقذف به هذه الثقافة

الكونية من قيم وعادات وتقاليد، قد تتعارض مع قيم وعادات وتقاليد هذه الثقافات المحلية.

من أجل ذلك، فإننا نؤكد على أن تحقيق الأمن الثقافي هو العاصم من الخضوع لشروط هذه الثقافة الكونية والوقوع في فخها. ولكن كيف السبيل إلى تحقيق الأمن الثقافي؟

إن أول شرط لتحقيق الأمن الثقافي يرتبط فيما نرى بالمحافظة على القدر الثابت والجوهري من السمات التي تميز الثقافة الوطنية، والتمسك بالشوايت المتينة للهوية، التي تتجسد في القيم والعادات والتقاليد، وترتوي من منابع الدين (الذي هو روح الهوية) واللغة (التي هي قلب الهوية) والأصول المشتركة (التي هي جسد الهوية). فهذه المقومات هي الكفيلة بتقوية أواصر النسيج الاجتماعي والثقافي، وتعزيز قيم الولاء والانتماء وحب الوطن، وخلق ثقافة تنهل من منابعها المحلية وتتفاعل، في الوقت نفسه، مع هذه الثقافة الكونية، تفاعلاً يعكس علاقة بين ندين، ويتجاوز منطق الخضوع، أو الإحساس بالدونية، تجاه هذه الثقافة الكونية. عندئذ لن يكون الأمن الثقافي قرين التوقع والانغلاق على الذات الثقافية، بل سيكون قرين الندية الثقافية، والتفاعل الخلاق مع الثقافة الكونية.

الثلاثاء 04 يناير 2011

الأسرة الإماراتية والأمن الثقافي

تشكل الأسرة مقوماً من أهم مقومات المجتمع. فهي اللبنة الأولى التي يتشكل من خلالها بناء هذا المجتمع، وهي التي تعمل على بقاءه واستمراره. ولا نبالغ إذا قلنا إن الأسرة هي المرآة التي تعكس صورة المجتمع، وهي الترمومتر الذي يعبر بصدق عن طبيعة المجتمع وأحواله. وعلى الرغم من التغيرات التي شهدتها الأسرة في عموم الوطن العربي، فلا زالت تشكل النسيج الأساسي الذي يعمل على تماسك البناء الاجتماعي للمجتمع. ولا زالت هي الجماعة المرجعية التي تشكل وجدان الفرد وضميره الجمعي. ولا زالت تمثل المستودع الذي يحتوي على المخزون القيمي والأخلاقي للفرد والمجتمع. ومن هذا المنطلق يأتي دور الأسرة في تحقيق الأمن الثقافي. فهي أولى المؤسسات التي تتلقف الطفل، وتنقله

من مرحلة الميلاد البيولوجي إلى الميلاد الاجتماعي، من خلال ما تقوم به من دور أساسي في عملية التنشئة الاجتماعية، التي يكتسب من خلالها الفرد لغة المجتمع، وعاداته وتقاليده، وقيمه الأخلاقية. وهي التي تعزز أو اصّر التماسك الاجتماعي، والحصن الذي يحفظ للفرد سلامته النفسية والاجتماعية والأخلاقية.

لكن هذه الأدوار تتعرض لتحديات خطيرة كانت - ولا تزال - وليدة التطورات التي طرأت على المشهد العالمي والمحلي. بفعل العولمة وما صاحبها من انفتاح معرفي وثقافي عابر للحدود. ولم تعد الأسرة، في هذا السياق هي الإطار المرجعي الوحيد الذي يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية والأخلاقية للفرد، بل تعددت هذه الأطر وتنوعت بشكل غير مسبوق، خذ على سبيل المثال الدور الذي أصبحت تقوم به وسائل الإعلام، في تشكيل ثقافة الطفل وقيمه. أو الدور الطائفي الذي أصبحت تقوم به الشبكة العنكبوتية، في إكساب الطفل قيماً وعادات وتقاليد عابرة لحدود المجتمع، أو الجماعة الاجتماعية، أو الأسرة، التي ينتمي إليها.

وكان من محصلة ذلك تراجع دور الأسرة، وتقلص وظائفها. وبات دورها هامشياً في عملية التنشئة الاجتماعية والأخلاقية. ينطبق ذلك على عموم الأسرة على امتداد الوطن العربي، بما في ذلك الأسرة الإماراتية.

لكن الأسرة الإماراتية تتعرض لتحديات مضاعفة نابعة أولاً من طبيعة القواسم المشتركة التي تجمع بين الأسرة الإماراتية والأسرة العربية، وما يترتب على ذلك من التشابه فيما تتعرض له كليهما من مشكلات.

ونابعة ثانياً من طبيعة وخصوصية التطورات التي حدثت داخل مجتمع الإمارات خلال السنوات الماضية، وما واكبها من تغيرات شملت كل أبنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونقلت دولة الإمارات إلى مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. وما كان ذلك ممكناً لولا النهضة التعليمية والثقافية، والتقدم التكنولوجي، وتسخير كل الإمكانيات المتاحة لخدمة الوطن والمواطن.

لكن هذه التطورات حملت معها بعض الآثار السلبية التي برزت آثارها بوضوح داخل الأسرة الإماراتية.

وكان من أهم هذه الآثار التراجع الواضح لدور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، فضلاً عن الدور الهامشي الذي أصبحت تقوم به الأم داخل الأسرة. وترتب على ذلك قيام الخدم والمربيات بدور محوري داخل الأسرة الإماراتية. خاصة في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال، حتى بات الطفل يرتبط بالخدامة أو المربية أكثر من ارتباطه بأمه. وتراجع دور الأم، في عملية التنشئة الاجتماعية والأخلاقية للطفل. ولم تعد الأسرة - إزاء هذا الوضع - هي الإطار المرجعي لقيم الطفل وعاداته وتقاليده، كما لم تعد الأسرة هي المنبع الأول الذي يرتوي من خلاله الطفل عاطفياً، ولم تعد كذلك القلب النابض الذي يمد لغة الطفل بالحياة والتدفق. وإجمالاً فقد تراجع دور الأسرة تراجعاً حاداً خلال السنوات الماضية، وتخلت عن الكثير من الوظائف التي كانت تقوم بها في الماضي. وترك ذلك فراغاً اجتماعياً وأخلاقياً ولغوياً لدى الأطفال. وترك مهمة ملء هذا الفراغ

للمربية أو للتليفزيون أو للشبكة العنكبوتية. ومن الطبيعي أن يترتب على هذا الأمر وجود أنماط عديدة من التشوه اللغوي والقيمي. الأمر الذي يؤدي إلى صراع لدى الطفل بين لغته وقيمه وثقافته الوطنية، وتلك التي يكتسبها من السياق المحيط، والذي غابت عنه الأسرة، أو أصبح دورها هامشياً.

من هذا المنطلق، فإننا نوكد على ضرورة قيام الأسرة بدورها، فعليها تقع المسؤولية الأولى والأساسية في تحقيق متطلبات الأمن الثقافي. ولن يتم ذلك من دون أن يكون لها دور أساسي في التنشئة الاجتماعية واللغوية والأخلاقية للطفل. وإذا كان ثمة ضرورة لاستعانة الأسرة الإماراتية بالخدم أو المربيات، فلا ينبغي أن تتولى هذه الفئة أمر تربية الطفل أو القيام بواجبات هي من صميم واجبات الأم. وينبغي على الأسرة أن تعي واجباتها الأساسية ولا تتنازل عنها، وأن تكون شريكاً فاعلاً في كل ما يتصل بتنشئة الطفل. ولا بد من تضافر كافة الجهود من أجل أن تكون الأسرة الإماراتية في صدارة المشهد، وأن تنفض عن كاهلها ما قد يعوقها عن قيامها بوظائفها التي فقدتها. وأن تستعيد الأم الإماراتية دورها المفقود داخل الأسرة. وأن تستدعي هذه الأم صورة جدتها، التي كانت تعيش حياة قاسية لكن كان يملؤها الأمل، والقدرة على العطاء، والرغبة الحقيقية في أن تكون مصدر سعادة لكل من حولها. فقد كانت هذه الجدة تغزل ملابسها على ضوء القمر، وكانت أول من يستيقظ وآخر من ينام.

إن التحديات التي تتعرض لها الأسرة الإماراتية في هذه الآونة تقتضي

أن تستعيد دورها المفقود في تحقيق الأمن الثقافي. ولكي يتحقق هذا الدور لا بد أن تصبح الأسرة هي السند الحقيقي والمنبع الأصيل للقيم الأخلاقية والاجتماعية التي تترقي بوجدان الطفل وتشكل ضميره الجمعي وتعزز من مسؤوليته الاجتماعية نحو ذاته ومجتمعه.

الثلاثاء 01 مارس 2011

القيم الاجتماعية والأمن الثقافي

على الرغم من تعدد وتنوع تعريف القيم الاجتماعية، فإنها تشير في معناها العام إلى جملة الأفكار، والتصورات والمفاهيم التي تحكم سلوك الأفراد، وتعبر عن تفضيلهم، أو تقديرهم للأشخاص، أو للأشياء، أو للموضوعات، وكذا المعايير المثالية التي تشكل مرجعية هؤلاء الأفراد، عند تفضيلهم، أو في حكمهم على، أو اختيارهم لشكل معين من أشكال السلوك أو الفعل، خلال مسيرة حياتهم.

لكن ما يعنينا في هذه القضية هو كون القيم الاجتماعية ركيزة أساسية من ركائز الأمن الثقافي. ويأتي تأكيدنا على هذه الحقيقة من منطلق أن هذه القيم تجسد النسيج الاجتماعي الذي يحافظ على تماسك المجتمع، ويعمل على استقراره واستمراره. كما أنها تحتوي على المعايير والمثل الأخلاقية والجمالية والثقافية التي يتفق عليها أبناء المجتمع، وتوجه سلوكهم في

مختلف جوانب الحياة، وفي مختلف مجالات تفاعلاتهم الدائمة والمؤقتة. وتتسع دائرة هذه القيم، أو تضيق، حسب نظرنا إليها. حيث يمكن الحديث عن القيم الفردية، التي تعكس رغبات الفرد وتطلعاته الذاتية. كما يمكن الحديث عن القيم التي تتصل اتصالاً مباشراً بجانب معين من جوانب البناء الاجتماعي، أو تتصل بفئة اجتماعية معينة في المجتمع، مثل قيم التعليم وقيم العمل، أو قيم المرأة وقيم الشباب. أخيراً يمكن الحديث عن القيم المجتمعية التي تعبر عن البناء الأخلاقي والفكري لكل أبناء المجتمع، ذلك البناء الذي يوجه سلوكهم، ويعكس رغباتهم وطموحاتهم في مجالات التفاعل المختلفة.

لكن كيف تساهم منظومة القيم في تحقيق الأمن الثقافي، وما دورها الأساسي في هذا الصدد؟

يمكن القول بأن منظومة القيم - مهما اتسعت دوائرها أو ضاقت - هي التي تلم شمل سلوك الأفراد، وتشكل ضميرهم الجمعي، وتحدد لهم ما هو مرغوب فيه، وما هو مرغوب عنه، أو ما يجب عليهم فعله، وما يجب عليهم تركه. كما تمارس القيم دوراً مهماً في عملية الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد داخل المجتمع، الأمر الذي يحافظ على استقرار المجتمع، ويضمن تقدمه. والأهم من كل ذلك أن منظومة القيم تعمل على خلق هوية مشتركة يفخر أبناء المجتمع بالانتماء إليها. ولا شك أن هذه الهوية المشتركة هي الحصن الحصين لتحقيق الأمن الثقافي.

وتتسم منظومة القيم بالاستمرارية والثبات، لكنها تخضع، في الوقت نفسه، للتغير. كما أنها ذات طابع نسبي. فما قد يكون غير مقبول في

الماضي قد يصبح مقبولاً في الحاضر، أو في المستقبل. خذ على سبيل المثال نظرة المجتمع إلى تعليم أو عمل المرأة في الماضي والحاضر.

بناء على ذلك فإن منظومة القيم تتشكل عبر مسيرة التطور التاريخي للمجتمع في ماضيه، وفي حاضره. لذا فإنها تتصل اتصالاً مباشراً بالماضي والحاضر. فهي تجسد مسيرة الماضي، لكنها تحمل روح الحاضر، كما تعكس تطلعات المستقبل. وهي بذلك تعبر عن تراث الآباء والأجداد، كما تعبر عن سعي الأجيال الحالية نحو الاستفادة من المخزون القيمي الكامن في تراث هؤلاء الأجداد، وحرصهم على تطوير منظومة قيمية لا تتعارض مع الماضي، لكنها تستجيب لمقتضيات الحاضر وتطلعات المستقبل.

وتمارس المؤسسات الاجتماعية والثقافية المتنوعة دوراً أساسياً في تشكيل منظومة القيم في المجتمع. ويأتي على رأس هذه المؤسسات: الأسرة، ومؤسسات التعليم، والإعلام، والمؤسسات الدينية. وهنا نؤكد على أن سلامة وصحة منظومة القيم التي يكتسبها الفرد، مرتبطة بسلامة وصحة هذه المؤسسات. وقد ذكرنا في مقال سابق بعض المشكلات التي أدت إلى تراجع دور هذه المؤسسات في دعم وتعزيز منظومة القيم الإيجابية في المجتمع.

فلا شك أن ظروف التغير السريع، الذي أصبح سمة من سمات الواقع الحالي، على المستويين المحلي والعالمي، فضلاً عن الانفتاح الثقافي والمعرفي بين دول العالم، قد أفضت إلى تغير منظومة القيم في العديد من المجتمعات، وانتشار بعض القيم الواردة من خارج المجتمع، بفعل ثورة المعلومات والشبكة العنكبوتية، التي تتعارض مع منظومة القيم التي تميز الثقافة الوطنية للمجتمع.

ترتب على ذلك أشكال عديدة من الاختلال، أو التشوه، الذي طرأ على منظومة القيم. كما أدى إلى تراجع بعض القيم الإيجابية، مثل قيم الاحترام، والولاء، والانتماء، وقيم المعرفة والإبداع، وتقدير الوقت والعمل المنتج، والتكافل والتعاون، والمشاركة. وسيادة بعض القيم السلبية، مثل قيم الإهمال، واللامبالاة، والسلبية، وعدم تقدير قيمة الوقت. ولا شك أن الخلل الذي يصيب منظومة القيم في المجتمع يؤثر سلباً على مسيرة المجتمع ويحول دون تقدمه، ويمنع نهضته في المستقبل. فالمجتمع الذي يسير بلا قيم أشبه بإنسان فقد البصر والبصيرة، ويسير متخبطاً، على غير هدى.

من هذا المنطلق تقتضي الحاجة ضرورة إعادة الاعتبار للمؤسسات الاجتماعية والثقافية، المعنية بغرس القيم، ومحاولة تذليل ما قد يؤثر سلباً على دورها في تشكيل منظومة القيم الإيجابية التي تفي بمتطلبات الحاضر وتستجيب لتطلعات المستقبل. كما تقتضي الحاجة ضرورة السعي الدؤوب، من جانب المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل دورها في استنهاض القيم الإيجابية الداعمة للمستقبل، والعمل على غرسها لدى مختلف الفئات الاجتماعية بشكل عام، ولدى الأطفال والناشئة، وهم الثروة التي يجب أن نحسن استثمارها من أجل غد أفضل لوطننا الغالي.

2011/4/5

الطفل الإماراتي والمستقبل

يعد الحديث عن الطفولة حديثاً عن المستقبل بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، كما أن الحديث عن الطفولة يتجاوز الحديث عن قضية الأمن الثقافي، وهي القضية التي نهتم بها كثيراً. ليتصل اتصالاً مباشراً بأمن المستقبل. فلا شك أن الأطفال هم نصف الحاضر وكل المستقبل، وهم صورة الوطن التي تتشكل الآن. كما أنهم طاقة النور، التي ننظر منها إلى مستقبل أيامنا. لذا فإن الاستثمار في الطفولة هو استثمار للمستقبل. وإن هذا الاستثمار هو الضامن لتحقيق الأمن الحضاري والثقافي والاجتماعي في عالم الغد.

ويأتي تأكيدنا على أهمية مرحلة الطفولة ودورها الأساسي في تحقيق أمن المستقبل من حقيقتين أساسيتين:

الحقيقة الأولى: كونها تمثل في تصوري أهم وأخطر المراحل في تطور الإنسان. ففيها يتم وضع الأسس المعرفية والاجتماعية والفكرية التي تشكل معالم شخصية الفرد طوال مسيرة حياته. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن الحصيللة المعرفية والاجتماعية والفكرية للفرد تتشكل خلال السنوات الأولى من العمر. كما أن التجارب والخبرات التي يمر بها الطفل في هذه السنوات المبكرة هي التي تضع حجر الأساس لبقية مراحل تطوره اللاحقة.

الحقيقة الثانية: ارتفاع معدل الوزن النسبي لفئة الأطفال (الفئة العمرية دون سن الثامنة عشرة من العمر)، إلى إجمالي عدد السكان في الدولة. حيث تصل إلى حوالي 32 في المئة من إجمالي عدد السكان حسبما تشير بعض الإحصاءات.

ولكن كيف يمكن الاستثمار في الطفولة؟ وكيف يفضي هذا الاستثمار لتحقيق أمن المستقبل؟

تبدأ أولى خطوات هذا النوع من الاستثمار في التعرف على واقع واحتياجات الطفولة في المجتمع. ووضع السبل القادرة على النهوض بهذا الواقع، عبر شراكة فعلية بين مؤسسات المجتمع المختلفة.

وعلى الرغم من التقدم الحاصل في مجال الاهتمام بالطفولة من جانب الدولة، وحرصها المتواصل على وضع التشريعات الكفيلة بتوفير سبل الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والنفسية للأطفال، فإن واقع الحال يكشف عن تعدد وتنوع احتياجات الأطفال في عصر المعرفة والمعلومات.

فلم تعد هذه الاحتياجات محدودة بحدود المجتمع المحلي الذي يعيش فيه الطفل، سواء كان هذا المجتمع هو الأسرة أو الوطن الذي ينتمي إليه. بل أصبحت هذه الاحتياجات وليدة الانفتاح الثقافي والمعرفي، والتعدد والتنوع القيمي غير المسبوق. الأمر الذي يؤدي إلى التأثير - السلبي والإيجابي - على قيم وسلوك الأطفال. كما يؤدي إلى الارتفاع المتواصل لسقف احتياجاتهم وتطلعاتهم. هذا السقف الذي تغذيه وسائل الدعاية والإعلان المتنوعة، بشكل لا يكف عن الاتساع، حتى بات هذا السقف بلا حدود. تأمل على سبيل المثال كمّ الإعلانات الموجه للأطفال، عبر هذه الوسائل، ودورها السلبي في تشكيل القيم الجمالية والأخلاقية وحتى الغذائية لدى الأطفال.

ما السبيل - إذن - للنهوض بواقع الطفولة، في خضم هذه التحديات، وكيف يمكن أن يسهم هذا النهوض في تحقيق أمن المستقبل؟ دعني أفكر معك - عزيزي القارئ - بصوت عال. وليكن الحوار سبيلنا إلى تطوير استراتيجية للنهوض بواقع ومستقبل الطفل الإماراتي. وليكن هذا الحوار نواة لتكوين "بنك الأفكار" الوطني الذي نشترك في صياغته جميعاً، ونسعى من خلاله إلى تشكيل "المرصد الوطني للطفولة". بحيث يكون هذا المرصد نقطة انطلاق حقيقية لتأسيس قاعدة بيانات وطنية تخصص برصد واقع الطفولة، وتحديد احتياجاتها، وإجراء الدراسات، ووضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة للنهوض بها في المستقبل.

وفي تصوري أن أولى خطوات وضع هذه الاستراتيجية تبدأ بالتأكيد

على أن "هوية الطفل الإماراتي"، هي القضية التي يجب أن نوليها كل الاهتمام. فالتأكيد على هذه القضية هو مفتاح العبور الصحيح لمستقبل آمن، يشارك في صناعته رجال الغد، الذين هم أطفال اليوم. ولكي يتحقق ذلك لا بد من شراكة حقيقية بين كافة مؤسسات المجتمع من أجل خلق بيئة تمكينية موائمة تعزز تنمية شعور الطفل الإماراتي بالانتماء لهويته الوطنية، من خلال: الاهتمام باللغة العربية. فاللغة العربية - التي هي قلب الهوية - تمثل الأرضية التي تؤسس لبيئة صالحة لتنمية مشاعر الانتماء الوطني لدى الطفل. خاصة عندما يرتبط الطفل بهذه اللغة ويتعلمها وتصبح مصدر اعتزاز وفخر لديه. ولن يستقيم ذلك من دون الحرص على أن يتكلم الطفل، ويفكر أيضاً، بلغته الأم. لكن ذلك يجب ألا يحول دون أن يتعلم الطفل، ويفتح على بقية اللغات الأخرى، التي باتت تشكل رافداً مهماً من روافد التواصل المعرفي والحضاري في عصر الثقافة الكونية.

تبنى مشروع لغرس القيم الداعمة للمستقبل، ويأتي على رأسها قيم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، والتخلص من الاتكالية، والقدرة على تحقيق الذات. وقيم العمل والإنجاز واحترام الغير. وسوف يسهم هذا المشروع - حال تنفيذه - في القضاء على الآثار السلبية لبعض وسائل الاتصال الحديثة، وما يترتب عليها من فراغ قيمي يؤثر سلباً على قيم واتجاهات الأطفال، وميولهم وأنماط سلوكهم. ويؤدي في الوقت نفسه إلى تدعيم روح الانتماء والولاء الوطني لدى الأطفال.

تنمية قدرات الأطفال على التفكير العلمي، والتعلم الذاتي، وإعدادهم

معرفةً وفكرياً من أجل التعامل والتفاعل الإيجابي مع وسائل التكنولوجيا الحديثة، التي ولدتها ثورة المعرفة والمعلومات.

تبني حملة وطنية للتوعية بالمخاطر المترتبة على العنف الموجه ضد الأطفال، وآثاره الضارة على السلامة النفسية والصحية والاجتماعية للأطفال.

وبعد - عزيزي القارئ - وددت لو أن كل واحد منا استطاع أن يستعيد صورة الطفولة التي كنا نعيشها في الماضي، ونحاول جاهدين من أجل مساعدة أطفالنا في تحقيق الأحلام التي عجزنا عن تحقيقها ونحن صغار. فذلك بداية الطريق الذي يساعدنا على أن نكون شركاء في تحقيق كل ما يحلم به أطفالنا. وشركاء أيضاً في تحقيق الاستراتيجية التي وضعتها قيادتنا الرشيدة للأطفال على امتداد وطننا الغالي - دولة الإمارات العربية المتحدة. عندئذ سيعبر هؤلاء الأطفال عبوراً آمناً وصحياً إلى مرحلة جديدة من مراحل تطورهم العمري، أعني مرحلة الشباب، وهي المرحلة التي تتشكل فيها الطاقات البشرية التي تبني مجد الوطن. وعندئذ سيكون الطفل الإماراتي هو طاقة النور التي ننظر منها للمستقبل.

الثلاثاء 03 مايو 2011

المراة الإماراتية والنهوض المستدام

شكلت مسيرة المراة الإماراتية ونهضتها جزءاً لا يتجزأ من مسيرة الوطن ونهضته، حيث كان تطور وضع المراة وبروز دورها في المجتمع بمثابة المراة التي تعكس لنا، ونقرأ من خلالها، ما حدث للمجتمع ذاته من تطور. لذا يمكن القول إن تطور وضع المراة وبروز دورها في المجتمع يرتبط ارتباطاً عضوياً بتطور المجتمع، فكلاهما قرينان لا يفترقان. وعليه فإن مشاركة المراة وتفعيل دورها في المجتمع بات مؤشراً دالاً على رقي المجتمع ونهضته.

وإذا كان قيام دولة الاتحاد وتأسيس الدولة الحديثة قد فتح أمام المراة مجالات لم تكن متاحة لها من قبل، مثل التعليم والعمل، فإن ذلك لا يعني

انعدام مكانة المرأة أو عدم فاعليتها في مجتمع ما قبل الاتحاد.

لقد استقت المرأة مكانتها ودورها، من طبيعة وخصائص المجتمع الذي كان قائماً آنذاك. ولما كان ذلك المجتمع ذا طبيعة تقليدية - أي محكوم بالعبادات والتقاليد - فقد اتسم وضع المرأة بذات الطابع التقليدي، حيث لم تنل القدر الكافي من التعليم. وكانت تمارس معظم أدوارها كزوجة وأم وربة منزل، وذلك في إطار من الثقافة التقليدية التي تُعلي من شأن الرجل، وتؤكد على أشكال بعينها من التمايز بينه وبين المرأة. لكن قيام الاتحاد وتأسيس الدولة الحديثة قد فتح آفاقاً واسعة أمام المرأة، وأعاد تأسيس دورها ووضعها في المجتمع على أساس مغاير لما كان عليه الحال قبل ذلك.

والمقصود بالأساس المغاير هنا، هو وضع الأطر القانونية والتشريعية الكفيلة بتعزيز مكانة المرأة والتأكيد على دورها المحوري في المجتمع. وتكتسب هذه الأطر طابعها الإلزامي، بحكم كونها ذات طبيعة دستورية. ومن دون الدخول في تفاصيل المواد الدستورية المعنية بتعزيز دور المرأة والتأكيد على محورية دورها في نهضة المجتمع وتقدمه؛ يكفي القول بأن روح هذه المواد الدستورية تؤكد على المساواة التامة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، مع مراعاة الطبيعة الفطرية للمرأة في بعض التشريعات.

ويعني مبدأ المساواة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في التعليم والعمل، وفي كل فرص الحياة، وأحقية المرأة في الحصول على ذات الفرص المتساوية مع الرجل دون تفرقة إلا بمعيار الكفاءة والفاعلية.

وكان من ثمار ذلك أن انفتح مجال التعليم والعمل واسعاً أمام المرأة الإماراتية، التي استطاعت بحق أن تثبت جدارتها، وأن تسطر قصص النجاح الواحدة تلو الأخرى، في جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدت انخراطاً واضحاً من جانب المرأة.

وكان للتعليم دوره المحوري في الارتقاء بوعي المرأة، وفي تحديث أدوارها، وتغيرها من الطابع التقليدي إلى الطابع الحديث، حيث مكنتها التعليم من تكوين القدرات المعرفية والثقافية اللازمة للتفاعل مع متغيرات عصر المعرفة والمعلومات. والمنافسة - عن جدارة في سوق العمل.

وتعكس الشواهد الإحصائية المتاحة كيف نجحت المرأة الإماراتية في تكوين رأس المال المعرفي عبر التحاقها بمراحل التعليم المختلفة، حيث ارتفع معدل التحاق الإناث بالتعليم الثانوي من 49 في المئة عام 1980 إلى 94 في المئة عام 2006، كما ارتفع معدل التحاق الإناث في التعليم الجامعي من 5 في المئة عام 1980 إلى 37 في المئة عام 2005 (تقرير المعرفة العربي للعام 2009).

لقد كان للتعليم - من ثم - الدور المحوري في الارتقاء بالقدرات المعرفية والثقافية للمرأة وتكوين رأس المال المعرفي، الذي مكنتها من المنافسة داخل سوق العمل، على تنوع مجالاته. كما مكنتها من تولي كافة المناصب القيادية والإدارية والتنفيذية والقضائية، وأصبحت عضواً في المجلس الوطني الاتحادي.

وخرجت المرأة إلى المجتمع الأوسع، بعد أن كانت تمارس معظم

أدوارها، في المجتمع التقليدي، داخل المنزل. واكتسبت المرأة، بخروجها للعمل، مزيداً من القدرات المعرفية التي صقلتها خبرة الحياة ووجودها في مواقع العمل المختلفة.

كان من ثمار ذلك أن ساهمت المرأة الإماراتية مساهمة فاعلة في الحراك الثقافي والفكري داخل المجتمع، سواء من خلال الإبداع الأدبي، أو عن طريق الصالونات الأدبية، أو من خلال الكتابات الصحفية، أو دورها المؤثر داخل مؤسسات التعليم المختلفة. فضلاً عن دورها المؤثر في منظمات المجتمع المدني. ويضيق المقام هنا عن ذكر المجالات التفصيلية التي شهدت وجوداً فاعلاً للمرأة. لكن لكل تجربة نجاح جانبيها الآخر، وما من تجربة تخلو من بعض الآثار السلبية.

فقد كان لمسيرة نجاح المرأة الإماراتية بعض الآثار السلبية، التي ينبغي إلقاء الضوء عليها بهدف تداركها، والعمل على القضاء عليها.

وفي تصوري أن ثمة قضيتين ينبغي التركيز عليهما - عند تقييم تجربة نهوض المرأة الإماراتية. ويسعدني أن يكون ذلك مقدمة لحوار وطني نتبادل فيه الرؤى والأفكار، التي من شأنها الوصول إلى الحلول الكفيلة بالتغلب على العقبات التي تحول دون الشراكة الفاعلة للمرأة الإماراتية في إدارة دفة الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

القضية الأولى: ما ترتب على خروج المرأة للعمل خارج المنزل من تراجع دورها داخل المنزل، وما واكب ذلك من تراجع دورها في الاهتمام بأسرتها وبأطفالها. و بروز دور الخادمة والمربية، كبديل للأُم في القيام بهذه

الوظائف. ونعلم جميعاً ما يترتب على ذلك من مخاطر، لا تتوقف آثارها على الأسرة فقط، بل تطول المجتمع بأسره، وتؤثر على هويتنا الوطنية. وعلى الرغم من وجود بعض الأسباب التي تحول دون قدرة المرأة العاملة على التوفيق بين دورها كامرأة عاملة، ودورها كزوجة وأم، وهو ما يعرف بصراع الأدوار. لكنّ كلي ثقة في قدرة المرأة الإماراتية على إحداث توازن بين هذين الدورين. خاصة وأنها تعلم أن الأسرة بلا أم أشبه بسماء بلا مطر، وخيمة بلا أعمدة، وحياة منزوعة الروح.

القضية الثانية: ترتبط بمعدل التحاق المرأة في سوق العمل. حيث تدل الإحصاءات المتاحة على أن نسبة القوى العاملة من النساء لا تتجاوز 38.2 في المئة، وهي تعادل 42 في المئة من معدل الذكور. (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، جدول 28، ص 262)، وتبلغ نسبة الإناث في القوى العاملة في أبوظبي حوالي 15.88 في المئة (الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبوظبي 2010، ص 177).

وعلى الرغم من تنامي معدل التحاق المرأة بسوق العمل (حيث لم تكن حصتها في سوق العمل تتجاوز 10 في المئة عام 1990)، فإن مشاركتها في سوق العمل لم تصل بعد إلى المستوى المأمول. خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا ما حققته المرأة من تقدم في مجال التعليم. ومن المفترض أن تزايد نصيب المرأة من التعليم، في مراحلها المختلفة، يواكبه زيادة موازية في حصتها من سوق العمل. لكننا نجد أن هناك نسبة كبيرة من النساء المتعلّمات خارج سوق العمل، وفي ذلك إهدار للقدرات المعرفية التي اكتسبناها خلال مراحل تعليمهن المختلفة.

ويقيني أن المرأة الإماراتية قادرة على إثبات ذاتها في كل مجالات الحياة، من أجل أن يكون نهوضها نهوضاً مستداماً، يتسم بالاستمرارية، والكفاءة والفاعلية، والقدرة على الاستجابة للاحتياجات والتحديات المحلية والعالمية وكي تكون نصف المجتمع الأكثر قدرة على العطاء، وشريكاً فاعلاً في نهضة الوطن الذي نفتخر جميعاً بالانتماء إليه.

الثلاثاء 07 يونيو 2011

رأس المال الاجتماعي وتوطين الهوية

لا شك أن رأس المال البشري أصبح يمثل غاية كل تنمية ووسيلتها. وتعاضمت أهميته في ظل ثورة المعرفة والمعلومات. ونحاول في مقال اليوم أن نستوضح طبيعة هذا الكنز المكنون، الذي هو رأس المال البشري، من حيث تعريفه ومكوناته، وكيفية قياس رصيد المجتمع من رأس المال البشري، وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة، والدور الأساسي الذي يلعبه في توطين الهوية. ذلك بأننا نؤمن بأن إعداد وتأهيل وتدريب رأس المال البشري، هو الطريق القويم لتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على الهوية الوطنية.

لنبداً أولاً بتعريف رأس المال البشري. وربما يتضح المعنى المقصود بهذا

المفهوم إذا قارناه بغيره من أنواع رأس المال الأخرى. على سبيل المثال نجد أن رأس المال المالي يتمثل - حسبما يشير المعجم الوسيط - في كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من متاع. أما رأس المال الاجتماعي فيتمثل، كما أوضحنا سابقاً، في شبكة العلاقات الاجتماعية المنظمة التي ينسجها الفرد في محيطه الاجتماعي. وقياساً على ذلك يمكن الحديث عن رأس المال المعرفي، ورأس المال الثقافي، بل ورأس المال الحضاري... إلخ.

لكن من الذي يشكل محور الارتكاز في كل ذلك؟ بمعنى من الذي يحوز رأس المال المالي؟ ومن الذي يشكل نواة رأس المال الاجتماعي؟ ومن القادر على اكتساب المعرفة وتوظيفها، ويستطيع استثمار كل هذه الأصول المادية والاجتماعية والمعرفية لصنع الحضارة، وتحقيق أهدافه وأهداف المجتمع الذي ينتمي إليه؟

إنه الإنسان. لذا يرتبط رأس المال البشري بالإنسان. ولما كان الإنسان لا يستطيع العيش بمفرده، بحكم كونه كائناً اجتماعياً، وبحكم أنه لا يستطيع تلبية حاجاته المتنوعة بمفرده، لأن قدرة الواحد من البشر - كما يقول ابن خلدون - قاصرة عن تحصيل حاجاته، فإنه يسعى للتعاون والتفاعل مع غيره من الأفراد. ويفضي هذا التعاون والتفاعل إلى تكوين المجتمعات البشرية التي تنهض في تقدمها على جهود هؤلاء الأفراد، وعلى سعيهم المستمر لتحصيل المعارف والخبرات اللازمة لهذا التقدم.

بناء على ذلك يرتبط رأس المال البشري بالبشر، وما يحوزونه من معارف وخبرات. لذا نجد أن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003،

يعرّف رأس المال البشري بوصفه "التوجهات والمعارف والقدرات التي يكتسبها الأفراد أساساً خلال التعليم والتدريب والخبرة العملية".

لكن ما طبيعة المعايير التي يمكن من خلالها التعرف على رصيد المجتمع من رأس المال البشري؟

يمثل حجم السكان أحد المعايير التي يمكن من خلالها التعرف على رصيد المجتمع من رأس المال البشري. ويستند هذا المعيار على المقولة السائدة في الأدبيات الحديثة للتنمية، والتي تؤكد على أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم"، لكن هذا المعيار لا يعبر إلا عن نصف الحقيقة. فالعبرة ليست بحجم البشر، أو عددهم، بل بنوعية هؤلاء البشر وما يحوزونه من معارف وخبرات وتعليم. عندئذ سيكون البشر "ثروه حقيقية" فعلاً لا قولاً. ومن هنا تبرز أهمية التعليم بوصفه معياراً من أهم المعايير التي تقيس رصيد المجتمع من رأس المال البشري.

فكلما ارتفعت مستويات التعليم بين أفراد المجتمع - قل عددهم أو كثر - دل ذلك على ارتفاع رصيد المجتمع من رأس المال البشري.

ولا شك أن ارتفاع مستوى التعليم بين أفراد المجتمع يعني بالضرورة انخفاض معدل الأمية. من ثم نجد أن معدل الأمية في المجتمع يعد معياراً آخر من المعايير التي تقيس رصيد المجتمع من رأس المال البشري.

فكلما انخفض معدل الأمية داخل المجتمع، دل ذلك على ارتفاع رصيد المجتمع من رأس المال البشري.

يضاف إلى ذلك معيار آخر يتمثل في الإنفاق على التعليم، وكلما ارتفع معدل الإنفاق الحكومي على التعليم، دل ذلك على درجة الاهتمام بزيادة رصيد المجتمع من رأس المال البشري.

ومن هنا تتجسد أهمية التعليم، ليس فقط بوصفه معياراً يمكن من خلاله قياس رصيد المجتمع من رأس المال البشري، بل بوصفه مقوماً من أهم المقومات اللازمة لتكوين رأس المال البشري وتطويره. لذا يؤكد تقرير التنمية العربية السابق الإشارة إليه على أن "التعليم هو السبيل الأساسي لبناء وتطوير رأس المال البشري".

وإذا كان التعليم هو الأساس في بناء وتشكيل رأس المال البشري، فما طبيعة العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة؟ وما السمات التي تميز رأس المال البشري في وطننا الغالي، دولة الإمارات العربية المتحدة؟ وما دوره في توطيد الهوية الوطنية؟

الأحد 09 أكتوبر 2001

رأس المال البشري.. قاطرة التنمية المستدامة

ما زال الحديث متصلاً بهذا الكنز المكنون - رأس المال البشري - وقد تعرفنا في المقال السابق على ماهية هذا المفهوم، وطبيعة المعايير والمؤشرات التي تحدد رصيد المجتمع من رأس المال البشري. ونحاول في هذا المقال أن نوضح طبيعة العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة. وطبيعة السمات التي تميز رأس المال البشري في وطننا الغالي دولة الإمارات العربية المتحدة، والدور المحوري الذي يلعبه رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة وفي توطين الهوية.

ويمكننا أن نتصور أهمية الدور الذي يلعبه رأس المال البشري في التنمية

المستدامة إذا ما أدرنا المعنى العميق لهذه الحكمة التي تقول "إذا أردت أن تحصد سنة فازرع قمحاً، وإذا أردت أن تحصد لعشر سنوات فاغرس شجرة، وإن أردت أن تحصد لمئة سنة فعلم الإنسان".

ثمة علاقة متبادلة - إذن - بين التعليم وتكوين رأس المال البشري من ناحية، وبين تكوين رأس المال البشري والتنمية المستدامة من ناحية أخرى، بل إننا نذهب إلى القول بوجود علاقة طردية بين نوعية التعليم وتطوره، ورأس المال البشري من ناحية. وبين رأس المال البشري والتنمية المستدامة، من ناحية أخرى. فالتعليم هو الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها إعداد وتدريب وتأهيل العنصر البشري، وإكسابه مهارات الابتكار والإبداع المستمر. وبالتالي يمد المجتمع بالكفاءات والمهارات، التي تتحمل مسؤولياتها، بكفاءة واقتدار، وزيادة، لإنجاز مهام التنمية. والأهم أنه يعد الوسيلة الأساسية التي ترتقي بالقدرات الذهنية والمعرفية للعنصر البشري، كما أنه الوسيلة الأساسية التي تؤهل الأفراد للمنافسة الجادة والواعية، في مجتمع المعرفة وثورة المعلومات. ويفضي كل ذلك - في المقام الأخير - إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال البشري، الذي يثمر - حال تراكمه تراكماً كمياً وكيفياً - تحقيق مستويات أعلى من التنمية المستدامة، في الحاضر والمستقبل. بحيث يصبح العنصر البشري هو قاطرة التنمية المستدامة بحق.

ومما يدعو إلى التفاؤل والفخر، أن الإمارات قد حققت تقدماً غير مسبوق على صعيد تكوين رأس المال البشري. وقد ظهر ذلك جلياً من

خلال اهتمامها بالتعليم، الذي يمثل حجر الزاوية في تكوين رأس المال البشري. حيث تجاوزت نسبة التحاق الأطفال بالتعليم 95 في المئة، كما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين جيل الشباب (15-24) حوالي 87 في المئة. وبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين 88.7 في المئة، وبلغ معدل الإلتحاق بمراحل التعليم الثانوي 85.7 في المئة. كما ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي لدى الإناث من 49 في المئة عام 1980، إلى 94 في المئة عام 2006. ومن 55 في المئة إلى 91 في المئة لدى الذكور، خلال الفترة نفسها. وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم بعد الثانوي 23.2 في المئة. وتناقص معدل الأمية للبالغين (15 سنة فأكثر) إلى حوالي 10.2 في المئة. كما ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الذكور من 72 في المئة عام 1980، إلى 90 في المئة عام 2005. وارتفع لدى الإناث من 64 في المئة إلى 88 في المئة. كما ارتفع المعدل العام لمعرفة القراءة والكتابة من 70 في المئة، إلى 89 في المئة، خلال الفترة ذاتها.

ترتب على ذلك أن حققت الدولة تقدماً واضحاً على صعيد المقومات اللازمة لتكوين رأس المال البشري. حيث حققت الدولة معدل رصيد من رأس المال المعرفي الكمي المتحصل من خلال التعليم عند الأطفال 84 في المئة، وعند الشباب 67 في المئة، وعند الكبار 68 في المئة، بمتوسط عام مقداره 73 في المئة. (المعلومات الإحصائية مأخوذة من تقرير المعرفة العربي لعام 2009).

لا شك في أن هذه المؤشرات الكمية تعكس جوانب التطور في رصيد

المجتمع من رأس المال البشري، لكن هذه المؤشرات تكتسب أهميتها البالغة من خلال العديد من المؤشرات النوعية التي تجسد اهتمام الدولة بوضع استراتيجية لبناء الإنسان، الذي هو غاية التنمية المستدامة ووسيلتها. والأهم أن التعليم يقع في القلب من هذه الاستراتيجية، حيث أطلقت وزارة التربية والتعليم استراتيجية تنهض بالتعليم خلال عشر سنوات (2010 - 2020) تضع الطالب في بؤرة العملية التعليمية، وتنهض بقدراته وإمكاناته في كل مراحل تعليمه، حتى تخرجه من الصف الثاني عشر. كما أن مجلس أبوظبي للتعليم ينطلق من رؤيته تسعى نحو "توفير نظام تعليمي ذي مستوى عالمي، يدفع جميع الطلبة نحو استغلال كامل إمكاناتهم وقدراتهم بما يجعلهم مؤهلين للتنافس على المستوى العالمي".

يتواكب ذلك مع حرص الدولة على تحقيق الريادة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال العمل على "تخريج كوادر مؤهلة منافسة عالمياً من خلال بيئة تعليمية متميزة".

وإذا كانت المحصلة النهائية لكل ذلك تتمثل في أن يصبح رأس المال البشري هو قاطرة التنمية المستدامة، التي تسعى إلى تحقيق حاجات وطموحات الأجيال الحالية من أبناء وطننا الغالي، دون أن تضحي بحاجات وطموحات الأجيال المقبلة. فهذه المحصلة تفضي، في الوقت نفسه، إلى أن يصبح رأس المال البشري جوهر الهوية الوطنية. بل ويصبح المنبع الأصيل لتوطينها. وذلك من خلال تشكيل جيل واع بمسؤولياته، في الحاضر وفي المستقبل. تجاه ذاته، وتجاه أسرته، وتجاه وطنه. ويتحملها

بأمانة واقتدار، وريادة. ويحافظ على الموروث الثقافي، الذي هو تاريخ أجداده، وذاكرة الوطن، وأصل هويته. كما يحافظ على قيم وعادات وتقاليد المجتمع، ويتفاعل تفاعلاً إيجابياً مع ما تفرضه ثقافة العولمة وثورة الاتصالات من تحديات ومخاطر على نسيج الثقافة الوطنية، بل يستطيع أن يحول هذه المخاطر والتحديات إلى فرص ومكاسب تقوي من نسيج الثقافة الوطنية، وتزيد من قدراتها على المنافسة في مجتمع المعرفة وثورة المعلومات. عندئذ يصبح رأس المال البشري قاطرة التنمية المستدامة، وجوهر الهوية الوطنية، والمنبع الأصيل لتوطينها. وعندئذ يصبح المواطن الإماراتي هو "روح الاتحاد" التي لن تنطفئ شعلتها أبداً.

الثلاثاء 06 ديسمبر 2011

القراءة في عصر الثقافة الرقمية

تمثل القراءة في يقيني ألف المعرفة، وباء الفهم، وباء اليقين. فهي ألف المعرفة لأنها أول طريق السالكين دروب المعرفة. وهي باء الفهم لأنها ترتقي بنا من دروب المعرفة إلى دروب الفهم والتنوير. كما أنها ياء اليقين، الذي هو منتهى غاية الإنسان الساعي نحو المعرفة، بل إن القراءة تؤسس لكل حروف اللغة العربية "لغة القرآن"، التي نزلت "بلسان عربي مبين". وليس صدفة أن يتجلى الإعجاز الإلهي في أن تكون أول كلمة/ فعل نزل على الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، حثًّا على القراءة "اقرأ باسم ربك الذي خلق" صدق الله العظيم. لذا فإن القراءة فعل حركة، فعل تدريب، فعل اكتشاف: اكتشاف الذات واكتشاف الآخر، الاكتشاف

الذي يروم فهم هذه الذات، وفهم الآخر، وصولاً إلى فهم العالم الذي يحيط بنا. وجعل ما يبدو غامضاً واضحاً وجلياً، قدر الطاقة والجهد والمثابرة. والقراءة هي الدائرة التي يجتمع عند مركزها رأس المال المعرفي، ورأس المال الثقافي، ورأس المال الاجتماعي، في نسيج واحد يغزله الإنسان (رأس المال البشري) الساعي نحو اكتساب المعرفة التي لا تكف عن التجدد والتطور. ونبدأ حوارنا إذن بتعريف مبسط لمفهوم القراءة، ثم نحدد طبيعة الكوابع البنائية التي تواجه عملية القراءة في عصر الثقافة الرقمية. وإذا كنا نتفق على أنه ليس ثمة تعريف جامع مانع لأي مفهوم خاصة إذا كان هذا المفهوم فضفاضاً، متعدد المعاني والدلالات، كمفهوم القراءة، فذلك يعني أن ثمة تعريفات متنوعة لمفهوم القراءة. ونظراً لما تمثله عملية القراءة في بناء الوعي الفردي، والوعي المجتمعي، بل وفي بناء مجتمع المعرفة، نحاول الحديث عن هذه العملية في سلسلة من المقالات نبدؤها بالتعرف على عملية القراءة، من حيث المعنى، ومن حيث الأهمية، ثم نوضح طبيعة الصعوبات التي تواجهها في عصر الثقافة الرقمية والانفجار المعلوماتي غير المسبوق. والقصد من وراء ذلك، هو أن نؤسس حواراً بيننا نحن الشركاء في حب الوطن، نسعى من خلاله نحو إعادة الاعتبار لعملية القراءة. ومناقشة الصعوبات التي جعلتها خارج دائرة الضوء. وتحديد السبل الكفيلة بجعلها طريقة في التفكير، وأسلوب حياة. كما أمل أن يثمر هذا الحوار في تأسيس بنك معلومات يحتوي على قاعدة بيانات وطنية تخص كل ما يتصل بعملية القراءة كمقدمة لتأسيس مرصد للقراءة يسعى نحو رصد تفسير وتحليل، وتبادل المعارف والخبرات المتصلة

بعملية القراءة بغية دعمها وتعزيزها لدى مختلف الفئات الاجتماعية من أبناء الوطن الذين يحملون أمانة النهوض بوطنهم الغالي، ويسعون جادين نحو تأسيس مجتمع المعرفة. وعلى هذا فقد جاء في المعجم الوجيز: قرأ الكتاب قراءة: تتبع كلماته نظراً أو عن حفظ، نطق بها أو لم ينطق. وقرأ الآية من القرآن: نطق بألفاظها عن نظر أو حفظ. فهو قارئ. بناء على ذلك نجد أن عملية القراءة عملية تفاعلية بين القارئ والنص. أي ما كانت طبيعة هذا النص. فقد يكون هذا النص نصاً مقدساً، أو كتاباً علمياً، أو عملاً أدبياً، أو لوحة تشكيلية، أو صورة. وقد يكون الإنسان ذاته هو النص. كما يبدو العالم المحيط بنا نصاً قابلاً للقراءة. وعلى ذلك يمكن القول إن القراءة نشاط ذهني أو عقلي يسعى إلى تحقيق أهداف معينة. فليس ثمة قراءة بلا هدف، بل إن القراءة يجب أن تكون قراءة منتجة. سواء على المستوى الفردي، الذي يسعى إلى فهم الإنسان لذاته، أو على المستوى المجتمعي المتمثل في فهم الآخر، وصولاً إلى فهم العالم المحيط بنا، وجعل ما قد يبدو غامضاً واضحاً ومفهوماً قدر الإمكان. بما يفضي إلى تحسين الشروط المعرفية التي تحكم حركة الإنسان في تفاعله مع مجتمع المعرفة الذي جعل المعرفة على أطراف أصابعنا، تسبح حولنا، وتحيط بنا من كل جانب، ولعل مصطلح "الشبكة العنكبوتية"، أبلغ تعبير عن هذه الحقيقة لكن بقدر ما أصبحت المعرفة تسبح من حولنا، وتحيط بنا من كل جانب، أصبح الوصول إليها مرتبطاً بالعديد من الوسائط المعقدة، التي جعلت الإنسان موصولاً بعالم افتراضي يعتمد على الثقافة الرقمية مصدراً أساسياً من مصادر المعرفة. وعلى الرغم من طبيعة الخلاف حول توصيف

ماهية هذه الثقافة: سواء أكانت ثقافة رقمية، أو ثقافة إلكترونية، أو ثقافة معلوماتية، فثمة اتفاق على كونها وليدة ثورة الاتصالات والمعلومات، ووليدة التقدم التكنولوجي غير المسبوق في وسائط نقل وتبادل المعرفة والمعلومات. بحيث باتت هذه الثقافة سمة من أبرز سمات مجتمع المعرفة. كما أصبحت ذات طبيعة عابرة لحدود الزمان والمكان. ولا تكف عن التغير والتجدد بشكل لا ينقطع. لكنها لا تسير في خط متوازن، سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المختلفة. حيث خلقت أنماطاً من الاحتكار الثقافي، ترتب عليه أنها لا تتوزع بصورة متساوية بين الأفراد والمجتمعات، بل إن فرص وصول الأفراد والمجتمعات إليها أصبح يعتمد على قدراتهم وإمكانياتهم في التعامل معها، واستخدام الوسائط التكنولوجية التي تمكنهم من الوصول إلى هذه الثقافة الرقمية. ويأتي على رأس هذه الوسائط القدرة على استخدام أجهزة الحاسب الآلي، والوسائط الإلكترونية وتطبيقاتها المتنوعة والتعامل معها. ولا شك أن هذه الإمكانيات ترتبط ارتباطاً عكسياً بمعدل الأمية التكنولوجية. وتصل هذه الإمكانيات إلى حدها الأدنى، وربما تكون منعدمة في ظل ارتفاع معدل الأمية الأبجدية، التي لا زالت سمة لصيقة بالعديد من المجتمعات وإذا كانت هذه الثقافة الرقمية قد خلقت وسائط معرفية جديدة، كما خلقت أبنية معرفية وثقافية جديدة، فقد كان من أهم نتائجها تراجع الكلمة لصالح "ثقافة الصورة". وأصبح العالم يعيش "عصر الثقافة المرئية"، التي أصبحت السطوة فيها لوسائل الدعاية والإعلام. وذلك على حساب الثقافة المكتوبة، مما كان له آثاره السلبية على عملية القراءة، ولكن كيف

يمكن تفسير وفهم هذه الآثار السلبية. وكيف يمكن وضع عملية القراءة في القلب من مشروع وطني نشارك جميعاً في صياغته. ويسرني أن نبدأ هذا الحوار بالإجابة على هذه الأسئلة: هل ترى أن عملية القراءة قد تراجعت فعلاً؟، وما تفسيرك لأسباب هذا التراجع؟ وكيف يمكن إعادة الاعتبار لعملية القراءة مرة أخرى؟

الثلاثاء 03 يناير 2012

القراءة.. أفق جديد للشراكة المجتمعية

ما زال الحديث موصولاً عن موضوع القراءة، كونها تمثل سبيلاً من أهم السبل التي ترتقي بالوجدان الفردي والمجتمعي، وسبيلاً من أهم السبل التي تفضي إلى تكوين العقل النقدي والإبداعي، والجسر الذي نعبّر من خلاله إلى مجتمع المستقبل، مجتمع المعرفة.

وفي تصوري أن وضع القراءة في القلب من مشروع وطني يبدأ من البحث عن أفق جديد من آفاق الشراكة المجتمعية. أفق يتجاوز الحديث عن المجالات التقليدية للشراكة المجتمعية، التي ارتبطت في معظمها بالعمل داخل مؤسسات المجتمع المدني، ويتسع هذا الأفق الجديد لبناء مساحة جديدة تكون القراءة هي ميدانها، والبوتقة التي تنصهر فيها جهود هؤلاء

الشركاء الذين يجمعهم حب الوطن ويتحملون مسؤولية عبوره إلى مجتمع المعرفة، مهما تنوعت وتعددت رؤاهم وإسهاماتهم في هذا المشروع، حيث لا توجد طريقة واحدة للقراءة، لكن يوجد هناك سبب (بل أسباب) تفرض علينا أن نقرأ، كما يذهب "هارولد بلوم" في كتابه (كيف نقرأ ولماذا، ترجمة وتقديم "نسيم مجلي"، المركز القومي للترجمة، مصر 2010 - ص 29). وإذا كان "بلوم" يؤكد على أن القراءة نوع من عملية الإدراك، وطريقة جديدة لإيقاظ تلك الشعلة الداخلية، لانبثاق النور في أعماق الفرد، أو لخلق تلك الرئة، التي تتنفس وتجعل أنفاس الفرد تتسارع أكثر، وتجعله أقوى من أي شخص آخر، وإذا كان "بلوم" يؤكد على أن القراءة ليس بالضرورة أن تجعل من الفرد شخصاً أفضل، ولكن من المؤكد أنها تجعل منه "روحاً رحبة واسعة الأفق أكثر من ذي قبل" (ص 15)، فإننا نختلف معه في تفسيره الذاتي لمردود عملية القراءة - مع تأكيدنا على أهميتها في الارتقاء بالوجدان المعرفي والجمالي والإدراكي للفرد - ونؤكد على دور القراءة في الارتقاء بالوجدان الفردي والمجتمعي، على نحو سواء، بل إننا نؤكد على أن الشراكة المجتمعية في مجال القراءة، هي التي ستوقظ تلك الشعلة الداخلية، ليس لدى الفرد فقط، بل لدى الأفراد جميعهم. كما أنها تخلق تلك الرئة المجتمعية، التي تتنفس هواءً نقياً تكون القراءة شهيقة والمعرفة زفيره. وقد أوضحنا في المقال السابق بعضاً من هذه الجوانب، كما أوضحنا كيف أفضت الثقافة الرقمية - على الرغم من قدراتها غير المسبوقة في توفير وسائط لانهائية للمعرفة - إلى تراجع عملية القراءة. ويسعى المقال الحالي إلى الإجابة عن السؤال المحوري الذي جاء

خاتمة للمقال السابق، وهو: كيف يمكن وضع عملية القراءة في القلب من مشروع وطني نشارك جميعاً في صياغته؟ ولا شك أن الإجابة على هذا السؤال تمثل اجتهاداً فردياً أتعشم أن يغدو اجتهاداً جماعياً بفضل مشاركتكم وروؤاكم حول هذا الاجتهاد.

لكن ماذا عن الشركاء؟ وما هي الأطراف الفاعلة في تحقيق الشراكة المجتمعية في عملية القراءة؟ في تصوري أن تحقيق هذه الشراكة المجتمعية مرهون بتعاون وتضافر جهود خمسة شركاء أساسيين: الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام. ولا يعكس هذا الترتيب أفضلية مؤسسة على أخرى، فهذا المنطق ضد جوهر عملية الشراكة، التي يجب أن تتأسس على التعاون والتضافر بين الشركاء دون إحساس بالتفوق أو الاستعلاء.

وإذا كان كل شريك من هؤلاء الشركاء يحتاج إلى مقال مستقل يوضح دوره في الارتقاء بعملية القراءة بالتفصيل، فإننا نكتفي هنا ببعض رؤوس الأفكار، التي تلقي الضوء على مدى فاعلية كل شريك في إنجاز المشروع الوطني للقراءة.

وإذا بدأنا بالأسرة، فذلك لكونها الحاضنة الأولى للطفل، عقل المستقبل، والمؤسسة الأولى التي تقوم على أمر تنشئته الاجتماعية والثقافية. وكما كانت الأسرة واعية بأهمية القراءة، كان لهذا الوعي دوره الإيجابي في زيادة ما يمكن أن نطلق عليه "الوعي القرائي"، لدى أفراد الأسرة ويأتي دور المدرسة مكماً لدور الأسرة، حيث يقضي الأطفال والناشئة (أجيال

المستقبل) داخل المدرسة أوقاتاً لا تقل عن الأوقات التي يقضونها داخل أسرهم. من هنا يأتي الدور الفاعل للمدرسة في الارتقاء بعملية القراءة، وذلك من خلال الاهتمام بالمكتبات المدرسية، وزيادة الوقت المخصص لحصص المكتبة، والتأكيد على دور المعلم داخل حصص الدرس وخارجه.

أما عن دور المجتمع المدني، فأعتقد أن اهتمام المؤسسات الفاعلة في نطاق المجتمع المدني بعملية القراءة، سيمكن هذه المؤسسات من الخروج إلى آفاق جديدة من آفاق الشراكة المجتمعية، ويفتح أمامها مجالات جديدة من العمل العام، خاصة في مجال الثقافة والمعرفة. وذلك من خلال اهتمامها بالأنشطة والفعاليات المرتبطة بعملية القراءة، سواء من خلال اهتمامها بتأسيس المكتبات، أو تفعيل دور القوافل الثقافية، والاهتمام بسياسة "توصيل الكتاب إلى القراء أينما كانوا"، وتأتي أهمية دور المؤسسات الحكومية في تحقيق المشروع الوطني للقراءة من منطلق كونها الفاعل الذي يعبر عن وجهة نظر الدولة، ويعكس طبيعة توجهاتها الثقافية، ويجسد - في الوقت نفسه - طبيعة السياسة الثقافية للدولة، ليس في مجال الاهتمام بعملية القراءة فقط، بل في مجال الاهتمام بمجالات الثقافة والمعرفة على تنوع وتعدد مجالاتها. ونؤكد على أن فاعلية دور المؤسسات الحكومية في تحقيق الاستراتيجية يرتبط بأن تمثل عملية القراءة، والاهتمام بالأنشطة والفعاليات التي تعمل على تفعيل دورها، مكوناً مهماً من مكونات السياسة الثقافية للمؤسسات الحكومية العاملة في مجالات إنتاج ونشر المعرفة بأشكالها المتنوعة.

وأخيراً يأتي الدور المهم لوسائل الإعلام في تحقيق الاستراتيجية، ويكتسب هذا الدور أهميته القصوى في عصر باتت فيه هذه الوسائل تمارس تأثيراً خطيراً في تشكيل الوعي، في ظل طغيان ثقافة الصورة على المشهد الثقافي، والتحول من ثقافة الكلمة إلى ثقافة الصورة، لذا فإن وسائل الإعلام (يجب أن) تمثل شريكاً مهماً من الشركاء الفاعلين في تحقيق المشروع الوطني للقراءة. وذلك من خلال زيادة المساحة الزمنية المخصصة لبرامج وفعاليات تزيد من الميول الإيجابية وتكوين وعي إيجابي نحو القراءة لدى مختلف الفئات الاجتماعية داخل المجتمع.

وبعد، فإذا كان إنجاز المشروع الوطني للقراءة، ووضع عملية القراءة في القلب من هذا المشروع قرين تعاون هؤلاء الشركاء، فإننا لا ننكر أن لكل شريك من هؤلاء الشركاء جهوده المميزة -التي يضيق المجال عن ذكرها تفصيلاً- في الاهتمام بعملية القراءة. لكننا نؤكد على أن الأفق الجديد لتحقيق الشراكة في عملية القراءة يقتضي انصهار جهود هؤلاء الشركاء جميعهم في بوتقة واحدة تجسد أفقاً جديداً من آفاق الشراكة المجتمعية في مجال بات يشكل جسراً صلباً للعبور الآمن إلى مجتمع المعرفة.

الثلاثاء 07 فبراير 2012

السبيل إلى قراءة منتجة

ليست القراءة عملية عشوائية، بل هي عملية منتجة، أو هكذا يجب أن تكون. ويسعى هذا المقال إلى إلقاء الضوء على جانب مهم من جوانب عملية القراءة، ألا وهو القراءة المنتجة وكيفية تحقيقها.

فما المقصود - إذن - بالقراءة المنتجة؟ وما السبل الكفيلة بتحقيقها؟

المقصود بالقراءة المنتجة في هذا السياق هي تلك القراءة التي تحدث أثراً إيجابياً في وعي الفرد/ القارئ. بحسبان أن هذه القراءة عملية أو فعل يسعى القارئ من خلاله إلى فهم أو تفسير ظواهر الحياة أو العالم الذي يعيش فيه. على اختلاف هذه الظواهر وتنوعها، ومهما اتسع نطاق هذه الظواهر أو ضاق. فقد تتصل هذه الظواهر بالدائرة المباشرة للفرد، وتمس

حياته مسأً مباشراً، كما يمكن أن تتصل بالتحويلات التي تجري في العالم الواسع الذي يعيش فيه الفرد. وفي كلتا الحالتين يسعى الفرد إلى أن يجد في القراءة سبيلاً لفهم هذه المشكلات والتوصل إلى طرق مبتكرة للتعامل معها. ولا شك أن وعي الإنسان بهذه المشكلات وطرق التعامل معها يختلف اختلافاً نوعياً بعد عملية القراءة. ذلك لأن عملية القراءة تسهم في بناء وعي الفرد بطريقة إيجابية. بفضل ما تحفقه من تراكم معرفي يزيد من قدرة الفرد على اكتشاف الذات واكتشاف الآخر. لكن ما السبيل أو السبل الكفيلة بتحقيق غاية القراءة المنتجة؟

أتصور أن تحقيق هذه الغاية مرهون بمجموعة من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في عملية القراءة ذاتها، ويتمثل أول هذه الشروط في أن تكون عملية القراءة ذات طبيعة تراكمية، تتسم بالاستمرارية والاطراد، حيث يجب ألا تخضع للصدفة أو العشوائية، بل يجب أن تكون عملية منظمة، تحتل جانباً مهماً في حياة الفرد، مهما كانت مشاغله، ومهما كانت ضغوط الحياة التي يواجهها.

وتحتل هذه السمة -سمة التراكمية- أهمية خاصة بوصفها إحدى الطرق المهمة لتحقيق القراءة المنتجة، بما تسهم به في بناء وعي الفرد وزيادة رصيده الفكري والمعرفي. بما يمكنه من فهم وتفسير كل ما يحيط به من ظواهر. ولا نبالغ إذا قلنا إن سمة التراكمية لا تسهم فقط في الارتقاء بوعي الإنسان، بل إنها تسهم -بالقدر نفسه- في بناء وتطوير نظريات العلم والمعرفة في مختلف صنوف التخصصات العلمية، على تعددها وتنوعها،

سواء أكانت علوماً إنسانية أو علوماً طبيعية. حيث يضيف، أو يعدل أو يطور أو يغير اللاحق من السابق. لتأمل مثلاً التطور أو التغيير الذي حدث للكثير من النظريات العلمية خلال السنوات الأخيرة، وما ترتب على ذلك من اكتشافات علمية، والتوصل إلى حقائق علمية ومعرفية جديدة. فهل كان ذلك ممكناً لولا جهود العلماء ومثابرتهم في قراءة وفهم جهود السابقين عليهم ومحاولة تجاوزها، سواء بالتعديل أو التطوير أو الحذف أو الإضافة؟ وفي كل الأحوال تمثل عملية القراءة، وما يترتب عليها من فهم وتفكير، وقدرة على الاستنتاج والنقد، إحدى السبل المهمة لتحقيق كل هذه الغايات.

وتتلائم خاصية التراكمية التي تميز عملية القراءة بخاصية أخرى تكاد ترتبط بها ارتباطاً عضوياً، ألا وهي الطابع النقدي لعملية القراءة، أو ما يسمى بـ "القراءة الناقدة"، بل إن الطابع النقدي لعملية القراءة هو الذي يفسح مجالاً لعملية التعديل والتطوير والتغيير الذي يحدث في وعي القارئ -ويحدث بالقدر نفسه داخل نظريات العلم، إذ كيف يمكن للفرد أن يعدل، أو يغير، أو يطور من وعيه تجاه ما يواجهه من مشكلات في الواقع الذي يعيش فيه؟ وكيف يمكن للعالم أو الباحث أن يغير أو يعدل أو يطور في نظريات العلم الذي ينتمي إليه، إلا إذا استطاع كل منهما أن يعمل عقله بشكل نقدي في كل ما يقرأ. ولا يكون مجرد مستقبل أو متلق سلبي لما يقرأ؟

إن القراءة الناقدة - من ثم - تفضي إلى تكوين الوعي النقدي الذي

يسهم بدوره في صقل وعي الفرد، وفي تكوين رؤية للعالم تجعله قادراً على النفاذ إلى عمق الواقع الذي يعيش فيه، ويكون قادراً على التعبير عن آماله وطموحاته، سواء ما اتصل منها بمحيطه الذاتي، أو محيطه المجتمعي، أو محيطه العالمي أو الكوني، وذلك بحكم الدور الذي تقوم به القراءة المنتجة في تنمية وتخصيب خيال القارئ. ذلك الخيال الذي يجعله قادراً على القبض على كل ما هو جوهري وأصيل في كل ما يحيط به. أو ليس التأمل هو الذي قاد "نيوتن" إلى اكتشاف قانون الجاذبية ولما نذهب بعيداً؟ أو ليس التأمل، أو قراءة صفحة السماء ومواقع النجوم، وكذلك تأمل أو قراءة أفق الصحراء هو الذي قاد أسلافنا العظماء إلى معرفة دروب ومسالك البر والبحر؟ على الرغم من أن جلهم لم يكن يعرف القراءة والكتابة؟ وهذا ما جعلنا نقول إن كل إنسان هو إنسان قارئ ومتأمل بالضرورة، حتى وإن لم يكن يعرف أبجديات القراءة. حيث يصبح العالم الذي يعيش فيه الفرد هو النص المقروء. ويغدو التأمل سبيلاً للاستنتاج والاستنباط والفهم والتفسير.

لكن هل ثمة طريقة واحدة للقراءة؟ وهل تتشابه العادات المرتبطة بالقراءة لدى مختلف القراء؟ وما الذي يحكم عملية اختيار المادة المقروءة؟

يمكن القول إنه إذا كانت القراءة غاية يسعى إليها كل فرد مسكون بحب المعرفة والسعي إليها، فليس ثمة طريق واحد لتحقيق هذه الغاية. أي لا توجد طريقة واحدة للقراءة، بل تتعدد طرق القراءة بتعدد ميول ورغبات القراء أنفسهم، وإن هذه الميول والرغبات محكومة بالعديد من

العوامل المتدخلة، من عوامل ذاتية وأخرى موضوعية. وتتمثل العوامل الذاتية في ميول الفرد واهتماماته المعرفية الذاتية أو الشخصية، ولا شك أن هذه العوامل الذاتية هي وليدة المناخ الاجتماعي والثقافي الذي يغذي في الفرد حبه للقراءة. وتتمثل العوامل الموضوعية في الموقع الذي يحتله الفرد على خريطة المجتمع الفكرية والثقافية، وما يترتب على هذا الموقع من انتماء الفرد أو تخصصه في أحد فروع المعرفة العلمية. وما يفرضه هذا التخصص من ضرورة اطلاع الفرد على أحدث منجزات العلم في التخصص الذي ينتمي إليه. فإذا افترضنا أن هذا الفرد متخصص في العلوم الطبيعية (كالطب أو الهندسة مثلاً) فسوف يقبل على قراءة نوعية من الكتب تختلف عن تلك التي يقبل عليها فرد آخر متخصص في فرع من فروع العلوم الإنسانية. لكن ينبغي التأكيد على أن القراءة عملية عابرة للحدود التي تفرضها العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية، كما أنها عملية عابرة للتخصصات العلمية.

وفي كل الأحوال، فإن عملية القراءة تعطي للقارئ دوراً مركزياً في إنتاج المعنى من قلب النص المقروء أياً كانت طبيعة هذا النص، ويستلزم إنتاج هذا المعنى قدراً من التأويل، فما طبيعة العلاقة بين القراءة والتأويل؟

الثلاثاء 06 مارس 2012

القراءة والتأويل

أكدنا في المقال السابق على أن السبل الكفيلة بتحقيق القراءة المنتجة مرهونة بتحقيق مجموعة من الشروط التي يأتي على رأسها أن تتسم القراءة بطابع الاستمرارية، وأن تكون ذات خاصية تراكمية، وأن تفضي إلى تكوين عقلية ناقدة تصقل وعي الفرد وتعمق من قدرته على فهم وتفسير ما يقرأ.

ويقودنا الحديث عن عملية الفهم والتفسير إلى الدخول في قلب مقال اليوم، حيث نسعي من خلاله إلى توضيح طبيعة العلاقة بين القراءة والتأويل. لكن لنبدأ أولاً بتوضيح معنى التأويل، ثم نتحدث عن طبيعة العلاقة بين التأويل والقراءة. ومن دون الدخول في متاهات التعريفات

النظرية المجردة، يمكن القول إن التأويل بات علماً من العلوم التي أصبح لها منطلقاتها النظرية وأسسها المنهجية. يطلق عليه البعض مصطلح "الهرمنيوطيقا". وأياً ما كانت التعريفات، أو المصطلحات المتنوعة التي ترتبط بهذا العلم، فإنه يرتبط بشكل أساسي بعملية الفهم والتفسير. لذا نجد أن الدكتور محمد عناني يرى في "معجم المصطلحات الأدبية الحديثة" أن المعنى الدقيق للتأويل هو "فن تفسير النصوص، أي تحديد معانيها، خصوصاً من خلال مجموعة ثابتة من القواعد وفنون الصنعة، كالقواعد النحوية أو أسس الأبنية البلاغية الخاصة بكل لغة، إلى جانب وجود نظرية أدبية أو قانونية أو دينية تحكم مسار التفسير" (ص 122). كما يؤكد مجدي وهبة في معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب أن التأويل يعني تفسير ما في النص من غموض، بحيث يبدو واضحاً وجلياً ذا دلالة يدركها الناس، أو إعطاء معنى معين لنص ما، أو إعطاء معنى أو دلالة لحدث أو قول لا تبدو فيه هذه الدلالة لأول وهلة. (ص 86).

يمكن القول من خلال هذين التعريفين إن التأويل عملية ترتبط بشكل أساسي بمحاولة البحث عن الفهم والتفسير، وإزالة الغموض وعدم الوضوح الذي يبدو عليه النص للوهلة الأولى، والوصول إلى أكبر قدر من الفهم والوضوح لهذا النص. وهذا المسعى لا يمكن تحقيقه من دون البحث عن المعنى الكامن أو المعنى الضمني، وعدم الاكتفاء بالوقوف عند المعنى السطحي للنص أو اللفظ، أو لأي حدث أو موقف نتعرض له في حياتنا اليومية. معنى ذلك أن عملية التأويل تفترض وجود معنى سطحي ومعنى كامن، أو معنى حرفي ومعنى مجازي. كما أن التأويل عملية يقوم

بها الفرد، أو مجموعة الأفراد، لفهم أو تفسير النص، أو القول أو الموقف أو الفعل أو الحدث الذي يبدو غير مفهوم بالنسبة للفرد أو للجماعة. وهذا يعني أيضاً أن عملية التأويل تكاد تكون ملازمة لكل أفعالنا وأقوالنا، ومختلف مواقف الحياة التي نتعرض لها. وملازمة كذلك لمختلف الأنشطة الفكرية والعقلية التي نقوم بها، والتي تبدو لنا غير مفهومة للوهلة الأولى، ونسعى بالتالي إلى فهمها أو تأويلها بغية إدراك معناها العميق الذي يتجاوز معناها السطحي.

وإذا كانت عملية التأويل ترتبط بالفهم والتفسير، وأنها عملية ملازمة لمختلف أفعالنا وأقوالنا، فإن إحدى الغايات الأساسية لها تتمثل في الوصول إلى مساحات أوسع من التواصل والتحاور بين مختلف الأطراف المشتركة في هذه العملية، بغرض الوصول إلى فهم مشترك للموقف أو القول أو الفعل أو الحدث موضع الفهم أو التأويل.

ولا شك في أن عملية التأويل تتباين بتباين هذه المواقف أو الأقوال أو الأفعال أو الأحداث. كما أنها تتباين بتباين طبيعة النشاط الفكري أو العقلي الذي يمارسه الفرد، وتتباين أيضاً بتباين طبيعة النص موضع التأويل. كما تتعدد هذه التأويلات بتعدد طبيعة هذه الأنشطة، ومن الصعب أن نجد تأويلاً واحداً، بل إننا قد نجد ما أطلق عليه بعض الباحثين "صراع التأويلات" داخل النص الواحد.

لكن ماذا عن طبيعة العلاقة بين التأويل والقراءة؟ يمكن القول - بناء على كل ما سبق - أن العلاقة بين التأويل والقراءة علاقة تلازمية.

فإذا كانت الغاية الأساسية للتأويل تتمثل في البحث عن المعنى، أو الفهم والتفسير، فإن القراءة تسعى إلى تحقيق الغاية نفسها. كما أن التأويل عملية ملازمة لعملية القراءة. فهما يمضيان في مسارين متوازيين، وعليه يمكن القول بأنه لا توجد قراءة بدون تأويل، كما لا يوجد تأويل بدون قراءة، بل إن بعض الباحثين يستخدمون مفهوم القراءة وهم يعنون ضمناً عملية التأويل.

أضف إلى ذلك أن عملية القراءة، تجعل للقارئ دوراً مركزياً في إنتاج المعنى، بل إنها تجعله الوحيد القادر على فهم معنى النص أو تأويله، أي أن القارئ (أو القراء) الذي يمارس فعل القراءة، هو الذي ينتج المعنى في استقلال تام عن مؤلف النص، لذا نجد أن بعض التيارات النقدية أعلنت عن "موت المؤلف"، أي أن النص ينتقل - بمجرد كتابته أو إبداعه - من سلطة المؤلف إلى سلطة القارئ، وينفصل عن المؤلف انفصلاً تاماً، ويصبح مستقلاً عنه. وأن القارئ هو الذي يقوم بالدور المركزي في تأويل النص أو إنتاج المعنى الكامن فيه.

ومثلما تتعدد التأويلات وتنوع، فالأمر نفسه ينطبق على عملية القراءة. فليس ثمة قراءة واحدة، فالنص الواحد قد يثمر عن قراءات (أو تأويلات) متعددة ومتنوعة، تتعدد وتنوع بتعدد وتنوع طبيعة من يقومون بقراءة هذا النص بغية تفسيره أو تأويله. ومن الضروري التأكيد على طبيعة العلاقة التلازمية بين القراءة والتأويل، فما معنى التأويل، ولماذا نتحدث عن علاقته بالأشياء؟ وينبغي التأكيد على طبيعة هذه العلاقة عبر مجموعة

من الحقائق لعل أهمها مركزية دور القارئ، بمعنى أن القارئ هو الذي ينتج المعنى. وإذا كانت الغاية الأساسية لعمليتي القراءة والتأويل تتمثل في إنتاج المعنى، أو الفهم، فإن الغاية الأهم تتمثل في الوصول إلى مساحات أوسع من الحوار والفهم المشترك بين كل الباحثين عن المعرفة والسالكين دروبها الوعرة.

الثلاثاء 03 أبريل 2012

القراءة وبناء الذات الفاعلة

ما زلنا نبحر معاً في سفينة المعرفة: ألا وهي القراءة. وغايتنا من كل ذلك هي أن تتحول القراءة إلى أسلوب حياة، وأن تكون رافداً أصيلاً من روافد بناء المجتمع الذي نتوق إليه: مجتمع المعرفة، ذلك المجتمع القادر على إنتاج المعرفة وتوظيفها في كل مجالات الحياة. وأن يكون الإنسان الإماراتي هو غاية هذا المجتمع ووسيلته الأساسية.

وإذا كنا قد أبحرنا - في المقالات السابقة - في الفضاء العام لعملية القراءة: من حيث تعريفها، وكيف تتحول إلى قراءة ناقدة ومنتجة للمعرفة، وعلاقتها بعملية التأويل، فإننا نؤي اليوم وجهنا شطر الفضاء الخاص لعملية القراءة، لتأمل ماذا تفعل (أو ماذا يجب أن تفعل) القراءة في ذواتنا الفردية.

وليكن مدخلنا إلى هذه القضية هو دور القراءة في بناء الذات الفاعلة.

فما المقصود بمفهوم "الذات" في هذا السياق؟ وكيف تكون هذه الذات ذاتاً فاعلة؟ وما دور عملية القراءة في أن تجعل من هذه الذات ذاتاً فاعلة؟

والمقصود بمفهوم الذات في هذا السياق: الصورة التي يكونها الفرد عن نفسه وعن الآخرين، ككيان يمتلك إمكانيات وقدرات بعينها، وله ميول وحاجات يسعى إلى تحقيقها. ولا شك أن هذه الصورة تختلف باختلاف المراحل العمرية والخبرات الحياتية التي يمر بها الفرد، كما تختلف باختلاف المؤثرات التي يتعرض لها الفرد طوال مسيرة حياته. وتسهم العديد من العوامل والمؤثرات، المتداخلة والمتنوعة، في تشكيل هذه الصورة وفي تطورها. كما تسهم في الوصول بهذه الذات الفردية إلى بلوغ الغايات والأهداف التي تسعى هذه الذات إلى تحقيقها. ولا نريد الدخول في تفاصيل هذه القضايا ذات الصلة بعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي. حسبنا أن نؤكد على الدور الذي تلعبه عملية القراءة في بناء هذه الذات، وفي ارتقائها وتطورها، وفي أن تتحول هذه الذات إلى ذات فاعلة. بمعنى أن تكون ذاتاً تمتلك القدرة على التفكير والعمل، وتمتلك القدرة على التأثير الإيجابي على المستويين الفردي والاجتماعي. حيث لا تعيش هذه الذات في جزيرة منعزلة بل تتفاعل مع محيطها الاجتماعي والثقافي الذي تعيش فيه.

ولا شك في أن عملية بناء الذات الفردية وارتقائها عملية تراكمية

تتشكل من خلال القيم والمعارف والخبرات وأشكال السلوك والمهارات التي يكتسبها الفرد، والمؤثرات التي يتعرض لها، خلال مسيرة حياته. فما الدور الذي تلعبه عملية القراءة في بناء هذه الذات، وفي ارتقائها؟

تتجلى طبيعة هذا الدور في ما تمثله القراءة من حيث كونها إحدى الوسائل الأساسية لاكتساب المعرفة. تلك المعرفة التي تعني في أبسط معانيها (كما يحددها معجم التربية وعلم النفس، الصادر عن مجمع اللغة العربية)، كل عملية يتمكن الفرد من خلالها من معرفة شيء ما أو الحصول على معلومات عنه، وتشمل كل أنواع المعرفة من إدراك حسي وتذكر وتخيل وتصور وحُكم واستدلال. فهي إذن عملية مكتسبة ومتطورة، وهي الإطار الذي تنصهر بداخله كل العمليات النفسية والعقلية الأخرى التي يكتسبها الفرد.

فمن ذا الذي يشك في أن القراءة تشكل رافداً من أهم الروافد التي تمدنا بمعارف ومعلومات جديدة، وترتقي بخيالنا، وتنمي قدرتنا على التخيل وعلى الحكم على الأشياء؟

والحاصل أن اكتساب المعرفة يفضي إلى ارتقاء القدرات النفسية، التي تأتي على رأسها الاتجاهات والميول والرغبات والمشاعر. والقدرات العقلية، وأهمها القدرات اللغوية ومهارات الكتابة. والقدرات المعرفية للفرد، التي تأتي على رأسها القدرة على التفكير والقدرة على الإدراك والفهم والتخيل والاستنتاج. وإذا كانت هذه القدرات تتداخل وتتفاعل،

ومن الصعب أن نفصل بينها، فمن المؤكد أن عملية القراءة تسهم في ارتقاء هذه القدرات جميعها، بل إننا نرى أن القراءة تمارس - في هذا الصدد - وظيفة إيجابية ذات طبيعة مزدوجة: فهي إذ ترتقي بقدرات الفرد النفسية والعقلية والمعرفية، تسهم في الوقت نفسه في أن تتحول هذه القدرات إلى طاقة وقوة تزيد من دافعية الفرد وشغفه بعملية القراءة، الأمر الذي يسهم، بدوره، في تطور هذه القدرات، في عملية من التطور والتجدد لا تكف عن التوقف، حيث تتسع وتتشابك وتنمو كلما ارتقى الفرد مدارج السالكين دروب المعرفة.

وعلى هذا النحو تكون القراءة إحدى السبل التي تؤدي إلى تكوين وتشكيل البنية المعرفية للفرد، تلك البنية التي - حسب القاموس السابق الإشارة إليه - يرى بها الفرد العالم الطبيعي والاجتماعي بكل ما فيه من حقائق ومدرجات وعقائد، ونمط التفاعل بين هذه الأشياء. كما تسهم في الوقت نفسه في تطور هذه البنية وفي ارتقائها، حيث تكسبه القراءة قدرات ومهارات جديدة وأنماطاً متجددة من التفكير تجعل الفرد ليس فقط قادراً على رؤية عالمه الطبيعي والاجتماعي بصورة متجددة، بل تمكنه من فهم وإدراك أنماط التفاعل بين هذين العالمين (الطبيعي والاجتماعي) بطريقة جديدة ومتجددة أيضاً، وتمكنه كذلك من اكتشاف حلول جديدة للمشكلات التي تتحدى وعيه وإدراكه، وتبدو له غير مفهومة، في هذين العالمين اللذين يعيش فيهما، ويشكلان الإطار الطبيعي والاجتماعي والثقافي لمجمل تفاعلاته. ولا ينفصل ذلك عن تمكينه من اكتشاف حقائق جديدة عن ذاته وعن الآخرين، على نحو يجعله أكثر قدرة على الوعي

بهذه الذات، وأكثر قدرة على تحقيق ما تصبو إليه، وأكثر قدرة على امتلاك زمام المبادرة والفعل، بمعنى آخر أن تكون هذه الذات فاعلة. والذات الفاعلة - فيما نرى - هي القادرة على التفكير وعلى العمل، وهي التي تمتلك وعياً إيجابياً تجاه نفسها وتجاه العالم (الطبيعي والاجتماعي) الذي تعيش فيه. بحيث يسهم هذا الوعي في أن تمتلك هذه الذات القدرة على التأثير والفاعلية في هذا العالم، بما تمتلكه من روح المبادرة، والدافعية للإنجاز. حيث تسهم القراءة، بما توفره من رصيد معرفي، في تغيير عادات وميول الفرد واتجاهاته، تجاه ذاته وتجاه الآخرين، كما تسهم في أن يمتلك الفرد القدرة على التعبير عن نفسه وتحقيق احتياجاته بما لا يتعارض مع قيم المجتمع الذي يعيش فيه. وهنا نؤكد على أن القراءة تسهم فيما يمكن أن نسميه "التربية الوجدانية والمعرفية" للفرد. تلك التربية التي من شأنها أن تجعل الفرد قادراً على التفكير والعمل، وقادراً على إدراك مسؤوليته تجاه ذاته وتجاه عالمه الاجتماعي، متسقاً مع ذاته ومع الآخرين، وأكثر قدرة على التكيف مع قيم المجتمع الذي ينتمي إليه، وأكثر قدرة على التفاعل والتكيف مع المستجدات المعرفية التي يشهدها العالم الذي يعيش فيه، على الصعيدين المحلي والعالمي، دون أن يضحي بهويته الوطنية. ولن يتم ذلك من دون أن تكون القراءة قنطرة العبور إلى مجتمع المعرفة، والزيادة المعرفية والثقافية الذي يغذي قيم المحافظة على هويتنا الوطنية التي نعزز بها دائماً.

الثلاثاء 01 مايو 2012

القراءة وبناء القدرات الإبداعية

لا يزال الحديث موصولاً بتاج المعرفة وجوهرها، وقنطرة العبور الآمن إلى مجتمع المعرفة: ألا وهي القراءة. وقد أوضحنا في المقال السابق كيف تسهم عملية القراءة في بناء الذات الفاعلة القادرة على العمل والتفكير. ويقيني أن فاعلية الفرد وقدرته على العمل والتفكير ترتبط ارتباطاً طردياً بقدرته على التفكير بطريقة إبداعية تتسم بالجدة والتنوع، وتسعى للخروج على أنماط التفكير المألوفة والسائدة، وتتصدى لحل المشكلات بطريقة جديدة ومتجددة. باختصار، إن طريقة التفكير الإبداعي تعيد تشكيل رؤية جديدة ينظر الفرد من خلالها إلى العالم الذي يعيش فيه؛ نظرة تتسم بالعمق والشمول، وتعود بالنعف عليه وعلى مجتمعه. ولعل القدرة على التفكير الإبداعي تعد من أهم القدرات العقلية التي خص الله بها الإنسان

دون غيره من سائر مخلوقاته. لكن هذه القدرات تحتاج إلى عملية بناء وتأسيس، كما تحتاج إلى روافد تغذيها وتتولاها بالرعاية كي لا تجف ولا تنضب. فهي إن جفت تصبح حياة الفرد خالية من المعنى، وبلا هدف، حيث تتضاءل قدراته على الفهم والتفكير، وهي إن نمت وترعرعت نقلت الفرد إلى آفاق أرحب وأوسع، وجعلت منه شخصاً مبدعاً، ورائداً من رواد التغيير الإيجابي لمصلحة ذاته ومجتمعه. فالمدعون هم الذين يحملون مشاعل النور التي تضيء سماوات التقدم العلمي الذي لا يمكن تحقيقه من دون تنمية القدرات الإبداعية لدى الأفراد، ومن دون أن تكون لهذه القدرات الإبداعية ثمار تتجلى في مختلف مجالات الإبداع، وتؤتي ثمارها في كل نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والمعرفية، وتسهم إسهاماً إيجابياً في الارتقاء بحياة الفرد والمجتمع، حيث المعيار الرئيسي لتقويم الإبداع - حسبما يؤكد "الكسندر وروشكا" في كتابه (الإبداع العام والخاص، عالم المعرفة عدد 144، 1989، ص 27)، هو أن يكون الناتج فيه "جديداً وأصيلاً، وذاقمة للمجتمع في الوقت نفسه".

ونؤكد في هذا السياق أن القدرات الإبداعية والتفكير الإبداعي ليس حكراً على أحد، فلا يوجد شخص مبدع وشخص آخر غير مبدع، وإنما العبرة بتنمية القدرات التي يمتلكها الفرد ورعايتها. ونؤكد كذلك على أن تنمية القدرات الإبداعية عملية تراكمية وذات طبيعة مستدامة، تلازم الفرد طوال مسيرة حياته، كما تنمو وترتقي طوال سعيه الدائم نحو المعرفة والإبداع.

ولا شك أن سبل تنمية وتطوير القدرات الإبداعية للفرد تتعدد وتتنوع، كما تتأثر بطبيعة المناخ الإبداعي الذي يعيش في ظله الفرد، ذلك المناخ الذي يعني في معناه الواسع - حسبما يوضح "الكسندرو روشكا" في كتابه، السابق الإشارة إليه، (ص 71) "الوسط المباشر والتأثيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والتربوية". ويتسع هذا الوسط ليشمل جميع الأبنية المعرفية والمؤسسية المحيطة بالفرد، والوسائط الفاعلة في نشر المعرفة، وخلق بيئة إيجابية تسهم في تنمية القدرات الإبداعية لدى الأفراد. وعليه، فإن تنمية هذه القدرات وتطويرها ورعايتها تقع مسؤوليتها على العديد من المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتربوية. وحسبنا في هذا المقام أن نوضح كيف تسهم القراءة في بناء هذه القدرات الإبداعية على نحو ينقلها إلى آفاق أرحب وأوسع، بحيث تصبح قدرات ذات طابع إبداعي.

فما المقصود بالقدرات الإبداعية؟ وما هي مكوناتها؟ وما دور القراءة في بناء هذه القدرات الإبداعية وفي ارتقائها؟

المقصود بالقدرات الإبداعية في هذا السياق - حسبما استقر تعريفها في داخل العديد من دراسات علم النفس - هي تلك القدرات التي تمكن الفرد من التفكير بطريقة جديدة وغير مألوفة. ومن هنا يتم تعريف الإبداع بأنه خلق على غير مثال سابق، أو الإتيان بشيء جديد غير مسبوق.

ثمة علاقة إذن بين القدرات الإبداعية والتفكير الإبداعي، وقد استقر في تراث علم النفس المعني بدراسة الإبداع، أن ثمة مجموعة من القدرات

تشكل مكونات التفكير الإبداعي، ومن أهمها على وجه التقريب: الطلاقة، والمرونة، والأصالة.

وتشير الطلاقة في معناها العام إلى قدرة الفرد على إنتاج أكبر عدد من الأفكار أو المعاني والألفاظ حول موضوع معين خلال فترة زمنية محددة، وقدرته على استدعاء أكبر عدد من الاستجابات أو الحلول تجاه الموقف أو المشكلات التي يتصدى لها. وتعني المرونة قدرة الفرد على إبداع أفكار جديدة تتلاءم مع المواقف الجديدة التي يمر بها، وقدرته كذلك على إبداع حلول جديدة غير تقليدية للمشكلات الجديدة أو القديمة التي يتصدى لها. ويترتب على مرونة الفرد وقدرته على الوصول إلى حلول جديدة تجاه المواقف والمشكلات، أن يتسم تفكيره بسمّة الأصالة، التي تعني القدرة على إنتاج أفكار أو حلول جديدة غير مألوفة للمشكلات أو المواقف التي يتصدى لها الفرد. وإذا تأملنا هذه القدرات جميعها، نجد أنها ترتبط برابط واحد، وهو القدرة على الفهم والاكتشاف، والقدرة على التفكير بطريقة جديدة ومتجددة، تتسم بالتنوع والعمق والشمول. ولا شك أن الفرد لا يستطيع أن يمتلك القدرة على إنتاج أكبر عدد ممكن من الأفكار (الطلاقة في التفكير) أو المعاني والألفاظ (الطلاقة التعبيرية) كما لا يمكنه كذلك الوصول إلى حلول جديدة، ذات طابع غير تقليدي ومتنوع، يتسم بالجدة والتفرد (المرونة والأصالة)، دون أن يمتلك رصيلاً معرفياً يمكنه من تحقيق هذه الغايات. ويقيني أن القراءة تعد من أهم السبل التي تمكن الفرد من امتلاك هذه القدرات، ومن بنائها وتطويرها، فهي الزاد الذي يرافقه في بحثه الدائم عن كل ما هو جديد، وهي الزاد الذي يسهم في اتساع وتجدد

أفقه الثقافي والفكري، وزيادة رصيده من رأس المال المعرفي، الذي يسهم بدوره في بناء قدرة الفرد على التفكير بطريقة جديدة، والوصول لحلول جديدة للمشكلات التي يتصدى لها، بطريقة مرنة تكسبه القدرة على التكيف مع المواقف الجديدة، وتبعده عن الجمود والتعصب الفكري والمعرفي. القراءة - فيما نرى - تسهم في بناء وتنمية ما يطلق عليه بعض الباحثين "منطقة القدرات الإبداعية"، وهي المنطقة المختصة باكتشاف المعلومات والأفكار الجديدة أو القديمة ومعالجتها، أو التعامل معها بطرق تتسم بالتجدد أو التفرد والتميز، بل إن القراءة لا تسهم فقط في بناء هذه القدرات الإبداعية، بالمعنى النفسي - الذي يقصرها على الذات الفردية - بل إنها تسهم كذلك في تشكيل ما يمكن تسميته بـ "ثقافة الإبداع"، التي تسعى دائماً للبحث عن الريادة والتجدد، وتبني طرق تفكير متجددة تحدد مسارنا في المستقبل، وطريقنا للعبور الآمن نحو مجتمع المعرفة.

الثلاثاء 05 يونيو 2012

القراءة وبناء الوعي الجمالي

ما زالت القراءة تمثل زادنا الذي لا ينضب في مسيرتنا نحو البحث عن أفق معرفي مغاير يقودنا نحو رؤية جديدة ومتجددة للعالم الذي نعيش فيه، ولذواتنا التي ننظر من خلالها إلى هذا العالم.

وها نحن اليوم نحاول أن نناقش قضية، أظنها غير مطروقة، ولم تنل ما تستحقه من اهتمام، وهي: كيف تسهم القراءة في بناء وتشكيل الوعي الجمالي؟

ولتوضيح هذه القضية، يسعى المقال إلى الإجابة على التساؤلات الآتية: ما المقصود بالوعي الجمالي؟ وما مكوناته؟ وما أهميته بالنسبة للفرد والمجتمع؟ وما دور القراءة في بناء هذا النوع المخصوص من الوعي؟

ونبدأ حديثنا عن الوعي الجمالي بالتأكيد على طبيعة العلاقة الطردية بين الوعي والمعرفة من ناحية، وبين المعرفة والوعي الجمالي والقراءة، من ناحية أخرى. فكلما ارتفع رصيد الفرد من الرأس مال المعرفي تطور وعيه. وكلما تطور وعيه تعمقت معرفته، والعكس صحيح. ولا سبيل لتعميق هذه المعرفة سوى بالقراءة، حيث تمارس القراءة دوراً أصيلاً سواء في تطور وعي الفرد، أو في ارتقاء معرفته، أو في بناء وعيه الجمالي. لكن ما المقصود بالوعي الجمالي؟

لا شك في أن الجمال يتداخل في جميع جوانب حياتنا، كما أننا نصادفه في كل مكان، وأن الأشياء والظواهر الجميلة غير محدودة، ولا متناهية التنوع. ويعد الوعي الجمالي نوعاً مخصوصاً من الوعي، يتصل بفهم وإدراك الظواهر الجمالية، أو الاستجابة الجمالية لظواهر الكون، بكل ما تعنيه هذه الاستجابة من أبعاد وجدانية ومعرفية وحسية وانفعالية واجتماعية. حيث يتخلق هذا الوعي ويتشكل من خلال طبيعة العلاقة بين هذه الأبعاد: التي تتفاعل فيها العوامل الذاتية (التي تربط بخبرة الفرد وقدرته على تأمل الجمال والاستمتاع به) والعوامل الموضوعية (التي تتمثل في مظاهر الجمال التي تتبدى في كل ما يحيط بالفرد)، وينعكس الوعي الجمالي على سلوك الفرد والمجتمع، ويتجلى في مشاعرهم وأحاسيسهم نحو الجمال، كما يتجلى في أساليب تعبيرهم عن هذا الجمال. ويصبح الوعي الجمالي مكوناً أساسياً من مكونات البناء الروحي والقيمي للثقافة. خاصة إذا نظرنا إلى الثقافة - كما تم تعريفها من جانب منظمة اليونسكو بوصفها "بمجملة السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية،

التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية، وعلى أنها تشمل - إلى جانب الفنون والآداب - طرائق الحياة وأساليب العيش معاً، ونُظْمَ القيم والتقاليد، والمعتقدات".

ولا نبالغ إذا قلنا إن الوعي الجمالي يؤسس لنوع جديد من الثقافة، تتمثل في "ثقافة الجمال". وتعدو هذه الثقافة بمثابة الإطار المرجعي الذي يهدي سلوك الأفراد والجماعات ويوجههم نحو إدراك الجمال، والاستمتاع به، كما تلعب هذه الثقافة - ثقافة الجمال - دوراً مهماً في تشكيل الذائقة الجمالية للفرد والجماعة. وفي إطار هذه الثقافة يتشكل "المثل الجمالي الأعلى"، الذي يحدد معاني الجمال في صورته المتنوعة. كما يحدد قيم ومعايير الحكم على الأشياء الجميلة في سياق البناء الروحي والفكري للمجتمع. ويسهم المثل الجمالي الأعلى في تشكيل وعي الأفراد والجماعات، ويمنحهم القدرة على اكتشاف الجمال، سواء ذلك الجمال الكامن في ظواهر الكون والأشياء التي يزرعها العالم الذي يعيشون فيه، أو الجمال الكامن داخل ذواتهم، ويمنحهم القدرة على الاستمتاع به، ويفضي هذا الوعي إلى بناء ذات (فردية واجتماعية) قادرة على الإحساس بالجمال، وقادرة على بث البهجة في كل من حولها، وقادرة على محو مساحات الحزن التي تعشش داخل العقول والقلوب، إذ الحزن يقتل الروح، والبهجة تحيي خلايا الروح وتجدها. الحزن يبطئ الهمم، والبهجة تزرع الأمل وتشحذ الهمم، وتعزز القدرة على اكتشاف الجمال، والاستمتاع به. وإذا كان وجود الجمال وتبديده في صور متنوعة شرطاً ضرورياً، فإن وعي الفرد وقدرته على اكتشاف هذا الجمال، في

كل ما يحيط به، وفي مختلف تفاصيل الحياة اليومية، يمثل حجر الزاوية في الإحساس بالجمال وتذوقه، وفي بناء الوعي الجمالي.

ولنا في قول الشاعر (إيليا أبو ماضي) دليل، حيث يقول:

والذي نفسه بغير جمال لا يرى في الوجود شيئاً جميلاً
أيهذا الشاكي وما بك داء كن جميلاً ترى الوجود جميلاً
كن غديراً يسير في الأرض رقراقاً فيسقي من جانبيه الحقولا

من ثم فإن الوعي الجمالي للفرد يلعب دوراً أساسياً في إدراك الجمال والاستمتاع به.

لكن ما دور عملية القراءة في تشكيل الوعي الجمالي؟

إذا كان الوعي الجمالي سمة موجودة - بدرجات متفاوتة - لدى كل الأفراد، حيث يتشابهون في امتلاكهم حداً أدنى من الإحساس بالجمال، فهناك فروق فردية بين هؤلاء الأفراد فيما يتصل بوعيهم الجمالي، وبالتالي في طبيعة إحساسهم بالجمال، أو في طبيعة استجابتهم الجمالية، أو في طبيعة المعايير والأحكام التي يرتضونها للتفضيل الجمالي. ويرتبط التباين في هذه الفروق الفردية بتطور الوعي الجمالي للفرد، فكلمة ارتقى ووعي الفرد وتطور، اتسع وعيه الجمالي، وحاز نصيباً أوفر من القيم والمعايير التي تمكنه من إدراك الجمال في كل ما يحيط به. ولا شك عندي في أن القراءة تشكل حجر الزاوية في بناء الوعي بشكل عام، وفي بناء الوعي

الجمالي بشكل خاص، حيث القراءة مفتاح كل معرفة ووسيلة أساسية لتنمية الخيال القادر على التقاط الجمال، أينما كان وكيفما كان، بل والقادر على إضفاء طابع الحسن والجمال على كل ما حوله ومن حوله. كما أن القراءة ترتقي بالذائقة الجمالية للفرد، وتفتح أمامه آفاقاً غير محدودة لإدراك الجمال والتعبير عنه، بل وتمكنه من الارتقاء إلى مصاف المبدعين والفنانين الذين يتخذون من الفن والإبداع وسيلة أساسية لابتكار أشكال سارة، وهذه الأشكال تقوم بإشباع إحساسنا بالجمال.

ومثلما تلعب القراءة دوراً أساسياً في بناء وتطور الذائقة الجمالية للفرد، فإنها تلعب الدور نفسه في بناء ثقافة الجمال، خاصة فيما يتصل بقيم ومعايير التفضيل الجمالي والحكم على الأشياء والظواهر الجميلة. فمن الصعب أن نتصور إمكانية التعبير عن جماليات الكون، دون أن نمتلك مخزوناً جمالياً يثري ثقافة الجمال ويوقظ مشاعرنا وإحساسنا نحو الجمال. ويقيني أن البحث عن الجمال وتنمية الوعي الجمالي طريق شاق، يحتاج إلى مجاهدة لا سبيل إلى بلوغها سوى بالقراءة.

الثلاثاء 03 يوليو 2012

القراءة وجماليات المكان

لا زالت القراءة تسري بنا إلى آفاق جديدة ومتجددة، في عالم المعرفة غير المحدود. وها نحن اليوم نفتح نافذة من نوافذ هذه الآفاق الرحبة، نكتشف من خلالها طاقات الجمال الكامنة داخل ذواتنا، القادرة على إدراك الجمال والإحساس به. وإذا كنا قد أكدنا في المقال السابق على الدور الأساسي للقراءة في بناء الوعي الجمالي، فإننا نسعى من خلال هذا المقال إلى التفكير في دور القراءة في تشكيل وعي جمالي مغاير بالمكان الذي نعيش فيه، يجعلنا أكثر قدرة على ابتعاث الجمال الكامن في قلب هذا المكان، على نحو يغدو معه أكثر جمالاً، وأكثر ألفة، ومجسداً لكل معاني الحب والطمأنينة والأمان.

وبداية ينبغي التأكيد على أن الوعي الجمالي الذي تؤسسه عملية القراءة هو المقدمة الأولى لإدراك جماليات المكان. والتعبير عن هذا الجمال بكافة أساليب التعبير الممكنة.

ولكن ماذا نعني بجماليات المكان في سياق هذا المقال؟ وكيف تسهم القراءة في بناء الوعي بجماليات المكان؟

لا شك في أن الانتماء للمكان يعد أول شروط الوجود الاجتماعي، ومحددًا أساسيًا لهوية الفرد والمجتمع، وحاويًا لكل أشكال الفكر والإبداع والثقافة. فلا أحد يولد، كما لا يوجد مجتمع، معلقاً في الفضاء. ولا يمكننا تصور وجود اجتماعي أو ثقافي خارج سياق المكان. إذ المكان حاضن لوجود الفرد منذ ميلاده حتى ما بعد رحيله. ومن ثم يأتي المكان حاملاً لهوية الأشياء والظواهر والمجتمعات، وحاملاً ومعبراً عن هوية الأشخاص في حياتهم، وحتى بعد رحيلهم. ولذا نجد أن الفرد يسعى دائماً إلى تأسيس علاقة حميمية بالمكان الذي يعيش فيه. وحتى وإن تغايرت الأماكن التي ينتقل إليها - خلال مسيرة حياته - فإنه يسعى دائماً نحو تكوين علاقة ارتباط بهذه الأماكن، علاقة تعبر عن جوهر وجوده وتعكس هويته. وإلا استحال عليه العيش في أي مكان من هذه الأماكن، وقد يضيق هذا المكان وقد يتسع، ولكن لا يمكن أن يعيش الإنسان من دون مكان يألفه ويأنس إليه، ويهبه الراحة والطمأنينة. وإذا ما افتقد الإنسان هذه الراحة والطمأنينة والإلفة بالمكان، يصبح هذا المكان مكاناً مخيفاً قابضاً "بلا قلب". ويتحول إلى سجن كبير. ومن ثم كان الإنسان دائم الحل والترحال بحثاً عن المكان الذي يلي حاجته من الطمأنينة والسكينة والأمن والأمان.

وينبغي الاحتراز هنا في أننا لا نتحدث عن المكان بوصفه فضاءً جغرافياً أو طبيعياً مترامي الأطراف يخلو من الإنس. كما أننا لا نتحدث عن المكان الفني أو الأدبي الذي يتجسد في الأعمال الفنية.

إننا نتحدث عن المكان الاجتماعي الثقافي المعبر عن تفاعل الإنسان مع هذا الفضاء الجغرافي الذي يعيش فيه، كما نتحدث عن قدرة الفرد على رسم ملامح المكان، وربما إعادة تشكيله، وتحويله إلى مكان أليف يحبه ويأنس إليه، ويعبر عن هويته. أفكر هنا في عظمة أجدادنا وقدرتهم على إعادة تشكيل ملامح الصحراء، واستئناسها وتحويلها إلى مكان أليف يرتبطون به ويأنسون إليه، ويعبر عن هويتهم. تلك الهوية التي ظهرت في طرائق عيشهم وإبداعهم - بدءاً من طريقة بناء البيت (بيت الشعر)، إلى الألعاب والأغاني الشعبية (أغاني البحر والصحراء)، والعادات والتقاليد، مروراً بطبيعة المهن التي كانوا يعتمدون عليها في مواجهة متطلبات الحياة. فهم من ثم كانوا أقدر الناس على اكتشاف "جماليات الصحراء".

إن كل ما سبق يوضح لنا قدرة الفرد على تشكيل ملامح المكان وجعله معبراً عن "روحه وهويته"، مما يؤكد قدرة الفرد على إضفاء طابع الجمال على المكان الذي يعيش فيه، وقدرته كذلك على الاستمتاع بهذا الجمال الذي شارك في إبداعه ورسم ملامحه. فالإحساس بجمال المكان، ينبع من طبيعة الوعي الجمالي للفرد. فالذات الواعية جمالياً تمتلك ذائقة أو بوصلة جمالية قادرة على اكتشاف جماليات المكان، وقادرة على إدراك ما في هذا الجمال من عمق واتساع. إذ الإحساس المتناهي في الاتساع المكاني،

أو الضيق المكاني "موجود في دواخلنا ولا يرتبط بشيء خارجي" على نحو ما يؤكد غاستون باشلار في كتابه "جماليات المكان" (ترجمة غالب هلسا).

ولكن كيف تسهم القراءة في بناء الوعي الجمالي بالمكان؟

إن أهم ما تسهم به القراءة في هذا الصدد يتبدى في كونها الوسيلة الأساسية في تشكيل الذائقة الجمالية وفي بناء الوعي الجمالي؛ وهما بمثابة البوصلة التي تولي وجهنا شطر الجمال الكامن في أعماقنا، وزيت القنديل الذي ينير جماليات المكان الذي نعيش فيه، ويكشف حجه المتخفية، ويجعلها أكثر إشراقاً وبهجة.

إن القراءة، بمقتضى دورها الأساسي في الارتقاء بقدراتنا المعرفية والوجدانية والجمالية، تنظم وعينا وإدراكنا نحو المكان الذي نعيش فيه، وتجعلنا أكثر قدرة على الغوص في تفاصيله، كما تمكننا عبر بناء قدراتنا اللغوية والإبداعية، من تشكيل صور جمالية للمكان الذي نعيش فيه، وتمكننا كذلك عبر بناء قدراتنا على الخيال والتصوير، من استحضار ورسم صور إبداعية جديدة عن هذا المكان، صور تعبر عن مشاعرنا نحو هذا المكان، تجاه ما هو كائن، أو ما ينبغي أن يكون.

وأخيراً وليس آخراً، فإن القراءة تعلمنا كيف يمكننا أن نصغي إلى جماليات المكان الذي نعيش فيه. وذلك عن طريق ما أسماه غاستون باشلار في كتابه السابق الإشارة إليه "تعليق القراءة"، بمعنى أننا حين نقرأ وصفاً لمكان ما -حجرة مثلاً- فإننا نتوقف (أو نعلق القراءة) لتتذكر

حجرتنا.. أي أن القراءة تجعلنا نتذكر بيت الطفولة. ولكن الأهم أن القراءة، أو تعليق القراءة، لا تجعلنا نتذكر بيت الطفولة فقط – كما يذهب باشلار – بل تجعلنا نتذكر كل الأماكن التي عشنا فيها، والأماكن التي جالت أو تجول بخاطرنا، سواء الأماكن الحميمة والأليفة إلى قلوبنا، التي نعيش (أو نتمنى العيش) فيها. أو الأماكن التي نخشاها. كما تجعلنا نقرأ، أو نعلق القراءة، في كل الأماكن التي يمتد إليها بصرنا وبصيرتنا. وتجعلنا أقدر كذلك على قراءة ذواتنا كي نعيد ترتيب أولويات الجمال داخلنا، لنتمكن من الإصغاء لجماليات المكان من حولنا، وأن يكون الخيال المبدع هو وسيلتنا لفتح نوافذ جديدة نكتشف من خلالها الجمال الذي يليق بالمكان الذي نعيش فيه ويعيش فينا. ويقيني أن القراءة والمعرفة ستظل طريقنا المستدام الكفيل بتحقيق هذه الغاية.

الثلاثاء 31 يوليو 2012

القراءة وبناء رؤية العالم

ما زلنا نحلق في الفضاء المعرفي لعالم القراءة. ذلك الفضاء الذي يسري بنا إلى مدارج لانهائية من الثقافة والفكر، ويهينا روحاً تظل متوثبة للتطور والنهوض، كما يهينا يقيناً لا يتزعزع بأن المعرفة هي طوق النجاة الذي يوصلنا بهذا التطور وذاك النهوض.

وها نحن اليوم نحلق في فضاء جديد من الفضاءات المعرفية لعالم القراءة، حيث نحاول في هذا المقال أن نكتشف الدور الذي تلعبه عملية القراءة في تأسيس وبناء "رؤية العالم".

وللهولة الأولى، يبدو أن تأسيس علاقة بين "رؤية العالم" وعملية القراءة قضية غير مطروقة أو غير معتادة، لذا نسعى في هذا المقال إلى

أن نستكشف الدور المهم لعملية القراءة في تأسيس وبناء "رؤية للعالم" تجعلنا- على المستوى الفردي والمجتمعي- أقدر على إعادة هندسة وبناء وعينا الذاتي والمجتمعي، بما يجعلنا أقدر على بناء النموذج المعرفي النابع من هذا الوعي، والقادر على تفسير الظواهر، التي يشتمل عليها الواقع الذي نعيشه، في ثباته وفي تغيره وتطوره.

لكن ما المقصود إذن بمفهوم "رؤية العالم"؟ وما الدور الذي تلعبه عملية القراءة في بناء وتأصيل وتطوير رؤية العالم؟

وبعيداً عن التعقيدات والجذور الفلسفية والنظرية المرتبطة بمفهوم رؤية العالم- التي تحتاج حقاً الى دراسة مستقلة - يمكن القول إن مفهوم رؤية العالم بات يتداخل مع العديد من التخصصات المعرفية في العلوم الإنسانية، مثل علم الاجتماع والفلسفة والأدب، ويكتسب هذا المفهوم معاني متنوعة داخل كل تخصص من هذه التخصصات.

حيث يعني هذا المفهوم في الفلسفة الروئية أو وجهة النظر، أو الكيفية التي يرى الفرد من خلالها الكون الذي يعيش فيه، بما يحتوي عليه هذا الكون من مظاهر وظواهر متعددة ومتنوعة. أو ما يسمى "الرؤية الفلسفية للكون". ويرتبط مفهوم رؤية العالم في علم الاجتماع - خاصة علم اجتماع المعرفة - بطبيعة الرؤية التي يكتسبها الفرد بمقتضى وجوده ومعيشته في مجتمع معين. وبمقتضى ما يكتسبه من أفكار ومشاعر وطموحات وعادات وتقاليد وقيم، خلال مسيرة حياته داخل هذا المجتمع. أما في مجال الإبداع الأدبي فيرتبط مفهوم رؤية العالم بـ "زاوية النظر" أو "الرؤية"، التي ينظر

من خلالها الأديب إلى الواقع الذي يعيش فيه، ويعبر عنها في أعماله الإبداعية في مجال الرواية والقصة والمسرح، وكافة فنون وأشكال التعبير الأخرى.

وعلى الرغم من هذه المعاني المتنوعة التي ترتبط بمفهوم رؤية العالم داخل هذه التخصصات العلمية، فثمة قاسم مشترك بينها، يتمثل في أن كل أشكال الإبداع الفلسفي والأدبي والعلمي والسياسي تمثل تعبيراً وتجسيداً لرؤية العالم.

إن رؤية العالم - إذن - أشبه بمنظور أو منظر خاص، يعبر عن المشاعر والأفكار والطموحات التي تعتمل داخل وجدان وعقل الفرد، وتحكم نظرتة إلى كل ما يحيط به من ظواهر. وكلما اتسع مجال الرؤية الذي يصل إليه هذا المنظر، وكلما كان هذا المنظر واضحاً وجلياً، استطاع الفرد أن يفهم ويفسر هذه الظواهر، مهما كانت طبيعة هذا التفسير، سواء أكان تفسيراً فلسفياً أو علمياً أو دينياً.

وتتكون رؤية العالم من خلال تراكم معرفي طويل، وسباحة فكرية لا تخلو من المعاناة، لذا يرى بعض المفكرين أن رؤية العالم، بمعناها الشامل والدقيق لا توهب إلا للخاصة من الأدباء والفلاسفة والمفكرين. فهم الأقدر - بناء على هذا الرأي - على التعبير عن رؤية العالم التي تخص المجتمع الذي يعيشون فيه، أو الجماعة الاجتماعية التي ينتمون إليها.

لكن ينبغي التأكيد على أن رؤية العالم ليست حكراً على هؤلاء الخاصة، من الفلاسفة والأدباء والمفكرين؛ فكل منا - مهما كان مستوى وعيه أو

تعليمه - يمتلك " رؤية للعالم " حتى لو كان غير واع بذلك. وليس أدل على ذلك من شيوع مصطلحات معينة في حواراتنا الفكرية، أو حتى في كلامنا العادي في حياتنا اليومية: من قبيل "أنا أرى كذا.. أو في تصوري كذا.. أو من وجهة نظري... إلخ". لكن الأهم أن تتسم هذه الرؤية بالطابع العلمي والمعرفي الذي يمكننا من فهم وتفسير الواقع الذي نعيشه على نحو صحيح.

ورؤية العالم بهذا المعنى تحمل في طياتها مستويين: المستوى الفردي، والمستوى الاجتماعي. ويرتبط المستوى الفردي برؤية العالم التي ينظر من خلالها الفرد إلى كل ما يحيط به، أو تصوراتنا عن العالم الذي نعيش فيه، وما يحتويه من ظواهر وموجودات.

ومن خلال تآلف أو تشابه "رؤى العالم" بين الأفراد الذين ينتمون إلى مجتمع واحد أو جماعة اجتماعية واحدة، يتشكل المستوى الثاني من رؤية العالم، وهو المستوى الاجتماعي. وهذا ما يفسر لنا التشابه في أشكال السلوك وأنماط التفكير والمعارف والعادات والقيم السائدة في المجتمع.

وعليه فإن هذين المستويين يتسمان بقدر من التشابه والاتساق. غير أن هذا التشابه والاتساق يحتاج إلى جهود فكرية ومعرفية من المثقفين - داخل المجتمع - للتقريب وتذويب الفوارق بين الرؤية الذاتية أو الفردية، والرؤية المجتمعة للعالم. فهذا التقريب هو الكفيل بتشكيل رؤية للعالم ذات طابع متجانس، يجمع في طياته ما هو فردي وما هو مجتمعي في نسيج واحد.

لذا يمكن القول إن رؤية العالم لا تنشأ في فراغ ولا تتطور من فراغ، بل ترتبط بالمجتمع الذي تنشأ فيه، تحمل قسماته وسماته الاجتماعية والثقافية. كما أنها تحمل قسمات الماضي، وسمات الحاضر وملامح المستقبل، كما تتجسد ويتم التعبير عنها في كل صنوف الإبداع الثقافي والفكري والفلسفي والسياسي داخل المجتمع، كما تتجلى في آمال وطموحات ومشاعر وتطلعات وتصورات أبناء هذا المجتمع نحو ذاتهم ونحو مجتمعاتهم.

وهنا ينبغي التأكيد على الدور الفاعل الذي تلعبه عملية القراءة في تأسيس وبناء وتطوير رؤية العالم. فإذا كانت رؤية العالم تتكون عبر تراكم معرفي طويل، وجهد فكري وثقافي لا يخلو من المعاناة، سواء من جانب الفرد أو المجتمع، فإن القراءة هي الوسيلة الأساسية التي تمكننا من بناء وتأسيس رؤية العالم، وذلك بمقتضى ما تتيحه القراءة من تراكم فكري وثقافي، وبما تلعبه من دور فعال في تنمية خيالنا، وتصوراتنا وأفكارنا، ومشاعرنا، وأماط تفسيرنا لما يحيط بنا من ظواهر، وما رؤية العالم سوى تعبير عن هذه المشاعر والأفكار والتصورات.

كما أن القراءة تمكننا -على المدى الطويل - من أن تكون رؤية العالم أكثر وضوحاً، بحكم ما تتيحه القراءة من تراكم معرفي، كما أن القراءة تجعل رؤية العالم أكثر تجانساً، حيث تجمع بين ما هو فردي وما هو مجتمعي، في نسيج واحد يعبر عن الطابع الوطني للمجتمع الذي نعيش فيه. ويعكس طموحات ومشاعر وآمال أبناء هذا الوطن في التقدم والنهوض، ويضرب

بجذوره في الماضي، ويعبر عن الحاضر، ويتطلع إلى المستقبل، فهذا هو السبيل الكفيل ببناء رؤية للعالم تعبر عن روح المجتمع وهويته الثقافية والوطنية، وتحقق ما يمكن أن نطلق عليه "توطين رؤية العالم".

الثلاثاء 04 سبتمبر 2012

القراءة وتنمية الذاكرة الوطنية

لا تزال سفينة المعرفة تفرّد أشرعتها لتيّمم وجهها شطر أفق جديد من آفاقها اللانهائية. نفتح من خلاله صفحة جديدة من صفحات الفكر والمعرفة، نتأمل فيها - ونفكر من خلالها - فيما تقدمه لنا عملية القراءة من قدرات غير محدودة لتنمية وبناء الذات والمجتمع ونهضة الوطن في كل وقت وفي كل حين. واليوم نحاول أن نتأمل كيف يمكن لعملية القراءة أن تسهم إسهاماً فاعلاً في تنمية وبناء مكون من أهم مكونات النهضة والتقدم، بل ومن أهم مقومات التماسك والاستقرار الاجتماعي، ألا وهو مكون "الذاكرة الوطنية". لكن ما المقصود بالذاكرة الوطنية؟

وما العناصر التي تشكل الذاكرة الوطنية؟ وما الدوائر الأساسية التي

تشكل هذه الذاكرة؟ وكيف يمكن للذاكرة الوطنية أن تحقق دوراً مهماً - ذا طابع مزدوج - على صعيد النسيج الاجتماعي للمجتمع والعمل على استقراره وتماسكه من ناحية، ودفعه نحو التقدم والتغير والنهوض وارتداد آفاق المستقبل. من ناحية أخرى؟ وكيف يمكن لعملية القراءة أن تسهم بدور فعال في بناء وتنمية الذاكرة الوطنية؟ وفي أن تجعل منها ذاكرة تستوعب الماضي، وتعي الحاضر، وتفكر في المستقبل؟

بداية يمكن القول إن الذاكرة الوطنية تمثل في تصوري عمود الارتكاز لأي مجتمع من المجتمعات. فهي التي تمنح هذا المجتمع حقيقة وجوده، وهي التي تجسد، في الوقت نفسه، ماضي المجتمع وحاضره ومستقبله.

ومن المستحيل أن نتصور وجود مجتمع، أو حتى فرد، بلا ذاكرة (تأمل فيما يمكن أن يحدث للفرد الذي يعاني من فقدان الذاكرة). لكن الذاكرة الوطنية تتجاوز الذاكرة الفردية وتعلو عليها. إذ على الرغم من أن الذاكرة الوطنية، تتكون من ذاكرة الأفراد الذين ينتمون إلى وطن واحد، ومجتمع واحد، فإن الذاكرة الوطنية تجسد وعياً وانتماءً جمعياً، يتجاوز وعي هؤلاء الأفراد، ويعبر عن المخزون الثقافي والفكري والروحي المشترك بينهم، النابع من تاريخ المجتمع والماضي المشترك الذي ينتمون إليه، كما أن هذه الذاكرة ذات طابع وطني، أي أنها تجسد معنى الوطن، وتعبر عن انتماء جميع الأفراد لهذا الوطن. ويشكل هذا الانتماء، بدوره، الشعور بالمواطنة، والإحساس بالمصير المشترك، والدفاع عن الوطن ضد أية أخطار، حتى لو دفع الأفراد حياتهم ثمناً لذلك.

ويمكننا تصور الدوائر التي تشكل الذاكرة الوطنية في ثلاث دوائر متكاملة متفاعلة ومتداخلة. أعني: دائرة الماضي، ودائرة الحاضر، ودائرة المستقبل. حيث تعكس دائرة الماضي الجذور التاريخية للمجتمع وتعبر عن استيعاب الأفراد ووعيهم بهذه الجذور، ووعيهم بكونهم ينتمون إلى تاريخ مشترك، يضرب بجذوره في الماضي ويسهم بدوره في نشأة المجتمع ويعمل على استقراره. كما يشكل هذا الماضي مكوناً أساسياً من مكونات وجودهم وانتمائهم الاجتماعي إلى هذا التاريخ وذاك الماضي المشترك. ولا شك في أن المكون التاريخي يعد من أهم مكونات وجود المجتمع واستقراره.

لكن على الرغم من أن الماضي يمثل مكوناً أساسياً من مكونات الذاكرة الوطنية، فإن الذاكرة الوطنية تتجاوز تأسيس علاقة أحادية الجانب بهذا الماضي، لتؤسس علاقة بالحاضر، وهنا تتضح أهمية الدائرة الثانية من دوائر الذاكرة الوطنية، ألا وهي دائرة الحاضر. وتعتبر هذه الدائرة عن وعي الأفراد بالحاضر الذي يعيشونه، وتصورهم للتحديات التي يجسدها هذا الحاضر، وتصورهم أيضاً لكيفية مواجهة هذه التحديات، التي يواجهونها جميعاً كأبناء وطن واحد - في ضوء انتمائهم لتاريخ وماض مشترك.

ومن خلال تفاعل دائرة الماضي ودائرة الحاضر تتشكل الدائرة الثالثة من دوائر الذاكرة الوطنية: ألا وهي دائرة المستقبل. وتجسد هذه الدائرة تطلعات أبناء الوطن الواحد نحو المستقبل، والصورة التي يرسمونها لهذا المستقبل، في ضوء انتمائهم لماض مشترك، وحاضر يواجهون تحدياته.

ومستقبل يتطلعون إليه، والدور الذي يلعبه الماضي والحاضر في رسم صورة المستقبل. لذا نؤكد على ترابط وتفاعل هذه الدوائر الثلاث: فلا حاضر لمن لا ماضي له، ولا مستقبل لمن لا تاريخ له، ولا يمكننا استشراف المستقبل إلا من خلال الوعي بالماضي والحاضر.

وباكتمال هذه الدوائر الثلاث (دائرة الماضي، ودائرة الحاضر، ودائرة المستقبل)، وتفاعلها معاً تستوفي الذاكرة الوطنية مكوناتها الأساسية. وتكتسب جوهرها وطابعها الوطني الذي يميزها عن غيرها، ويضفي عليها خصوصية ثقافية، تتجسد في الثقافة الوطنية للمجتمع.

وتبرز أهمية بناء الذاكرة الوطنية وتنميتها في ضوء ما تتعرض له هذه الذاكرة من تحديات أذكتها ثورة المعرفة والمعلومات، وما ترتب على العولمة من آثار على صعيد القيم والثقافة والفكر، مما جعل العالم الذي نعيش فيه - كما يقول أحد الباحثين - عالماً منفلتاً، تلاشت فيه الحدود بين الزمان والمكان، وبين الماضي والحاضر. كما اختلفت طريقة إدراك الزمن والتعامل معه. الأمر الذي ترتب عليه حدوث فجوة بين الماضي والحاضر. كما أدى ذلك إلى نشأة جيل، أو أجيال، تربت على ثقافة مختلفة وقيم مختلفة، تختلف عن تلك القيم التي تربي عليها جيل الآباء والأجداد، مما قد يفضي بدوره إلى بعض مظاهر الحيرة والقلق التي يعاني منها أبناء هذا الجيل، وتؤثر بلا شك على وعيهم بتاريخ مجتمعهم، كما تؤثر على نظرتهم للماضي: ماضي الآباء والأجداد، وتقديرهم لهذا الماضي، والخشية أن يفضي كل ذلك إلى أن يصاب هذا الجيل بمرض "فقدان الذاكرة التاريخية"، ويصبح منقطع الجذور عن ماضي آباءه وأجداده، لذا

من الضروري إيجاد وسائل فاعلة لتنمية الذاكرة الوطنية لأبناء هذا الجيل، ولكل أبناء المجتمع جمعياً. وثمة مؤسسات رائدة في دولتنا الغالية تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه: مثل المركز الوطني للوثائق والبحوث بوزارة شؤون الرئاسة، ونادي تراث الإمارات. فهذه المؤسسات تقوم بدور مهم في بناء الذاكرة الوطنية لدى الأجيال الحالية. لكن تظل عملية القراءة هي الوسيلة التي تمكن كل أبناء المجتمع ليس فقط من الوعي بما تقوم به هذه المؤسسات من دور رائد في حفظ ذاكرة الوطن وفي تعزيز الهوية الوطنية، بل تسهم في الوقت نفسه في توثيق العلاقة وتأسيس جسور معرفية بين حاضر الأجيال الحالية وماضي الأجيال السابقة. والقراءة التي نقصدها هنا -وكما أكدنا في العديد من المقالات السابقة- هي تلك القراءة التي تفتح آفاقاً غير محدودة للمعرفة، وتجعل من هذه المعرفة سبيلاً للوعي بماضي المجتمع، واستلهاً ما في هذا الماضي من نقاط مضيئة تكون هادياً للوعي بالحاضر، واستشراف المستقبل.

وهل ثمة شك في أن القراءة هي الوسيلة المثلى لتنظيم وصياغة أفكارنا ومعارفنا حول المجتمع والذات، وحول التاريخ الماضي، والحاضر الشاخص، والمستقبل المأمول؟

الثلاثاء 02 أكتوبر 2012

القراءة وتكوين المنهج العلمي في التفكير

لا زلنا نقرب صفحات سفر التكوين المعرفي: القراءة. ولا يزال هذا السفر يفيض علينا بقبسات من نور المعرفة، ويمدنا بزيت القنديل الذي يهبنا استدامة هذا النور، واستدامة البحث عن كل جميل، يهبنا بهجة العقل والروح. واليوم نحاول أن نوضح كيف يمدنا هذا السفر بطريق في التفكير لا نعتقد أن ثمة خلافاً حول كونه يمثل أرقى أنواع التفكير، بل يمثل الطريق الأواحد في اكتساب التفكير العلمي، ألا وهو المنهج العلمي.

دعنا عزيزي القارئ نستكشف معاً كيف يعد التفكير باتباع المنهج العلمي أرقى أنواع التفكير، ونستوضح طبيعة العلاقة بين القراءة والمنهج العلمي، ونستكشف كذلك كيف تمكننا القراءة من بناء وتطوير طريقة للتفكير تنطلق من المنهج العلمي.

لنبدأ أولاً بتوضيح لطبيعة المنهج العلمي، وأهم خصائص هذا المنهج، وطبيعة المعرفة التي يثمر عنها، والفرق بين المعرفة الناتجة عن المنهج العلمي وغيرها من أنواع المعارف الأخرى، ثم نتبع ذلك بتبيان العلاقة بين القراءة والمنهج العلمي، وأوجه التطابق بينهما، وما يترتب على ذلك من تفاعل يجعل كلاهما يفضي إلى الآخر.

لعل أبسط تعريف للمنهج بشكل عام هو ذلك التعريف الذي يرى أن المنهج يعني الأسلوب أو الطريقة التي يسلكها الفرد للوصول إلى معرفة بالشيء، أو بالموضوع، أو الظاهرة التي تبدو غير معروفة أو غير معلومة له. وقد يكون الفرد جاهلاً بهذه الطريقة، ومن الضروري أن يتعلمها. ولنا في قول الحق سبحانه وتعالى دليلاً ومرشداً، حيث يقول (فبعث الله غراباً يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة أخيه قال يا ويلتنا أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي فأصبح من النادمين).

الغراب هو الذي علم ابن آدم كيف يواري سوءة أخيه، ويشير المعنى كذلك إلى طريقة البحث المنظمة والصحيحة لكيفية هذه الموارد. وتقودنا هذه الآية الكريمة إلى التعرف على المقصود بالمنهج العلمي، حيث يمكننا تعريف المنهج بوصفه الأسلوب أو الطريقة التي تقودنا إلى المعرفة الصحيحة لما نجهل. ويصبح المنهج العلمي بالتالي بمثابة الطريقة الصحيحة التي تمكن العلم من الوصول إلى فهم صحيح ومعرفة صحيحة بالظاهرة، أو الظواهر، التي يدرسها.

ويعد التفكير العلمي في تصورنا سيد الأدلة على سلامة المعرفة الناتجة

عنه، وهو الطريق الوحيد لاستدامة المعرفة وتقدمها، وفي ذلك يؤكد العلماء على حقيقة أساسية تتمثل في أن "العلم بمنهجه لا بموضوعه"، أي أن المنهج هو الذي يعطي للعلم صفة كونه علماً، كما أن العلم يستمد كينونته وجوهره من المنهج الذي يتبعه، والمعرفة العلمية هي تلك المعرفة التي يتم الوصول إليها من خلال اتباع هذا المنهج العلمي. وإذا خلا العلم من المنهج يتحول إلى "لا علم" كما تصبح المعرفة التي يتم الوصول إليها من غير اتباع المنهج العلمي، معرفة "غير علمية".

المنهج العلمي هو القاسم المشترك الأعظم بين كل العلوم على اختلاف تخصصاتها، وعلى تنوع الظواهر والموضوعات التي يهتم بها كل تخصص من التخصصات العلمية على تعددها وتنوعها، لكن ينبغي التأكيد على أن كل علم له طرائقه الخاصة في دراسة موضوعه. فالطريقة التي يستخدمها الطبيب في دراسة مرض بعينه، تختلف عن الطريقة التي يستخدمها الباحث في علم الاجتماع أو علم النفس في دراسة مشكلة اجتماعية أو نفسية. لكن لا يمكن لأي منهم أن يصل إلى معرفة علمية بالظاهرة التي يدرسها دون استخدام المنهج العلمي. الوصول إلى معرفة علمية - من ثم - قرين استخدام المنهج العلمي، وهذه هي الخاصية الأولى للمعرفة العلمية، أما الخاصية الثانية للمعرفة العلمية فتتمثل في أنها ذات طبيعة تراكمية، أي أنها تتكون عبر رحلة طويلة يقطعها العلم، تسفر عن تطور منهجه، وتسفر كذلك عن مزيد من الضبط والتحكم المنهجي في أدوات بحثه، بما يفضي في الوقت نفسه إلى تجدد وتطور دائمين سواء في أدوات بحثه، أو في طبيعة المعرفة التي يتم الوصول إليها. وتفضي هذه

الخاصية إلى خاصية ثالثة من خصائص المعرفة العلمية، تتمثل في كونها - أي المعرفة العلمية - ذات طبيعة متجددة ومتطورة، أي أنها قابلة للتعديل والحذف والإضافة، ولولا هذه الخاصية لما كنا نسمع عن اكتشاف حقائق ومعارف علمية جديدة كل يوم. أما الخاصية الرابعة للمعرفة العلمية وتتمثل في أنها ذات طبيعة عقلية، فلا معرفة علمية دون أساس عقلي. أي أن استخدام العقل والفكر ضرورة من ضرورات المعرفة العلمية، كما لا يمكن أن تخلو معرفة علمية من أساس نظري أو تصوري، ولا يمكن تحديد هذا الأساس من دون استخدام العقل أو الفكر. وتشير هذه الخاصية إلى قسمين أو مكونين أساسيين من مكونات المعرفة العلمية، وهما: المكون النظري أو الفكري، والمكون العملي أو التطبيقي. ويتضمن المكون النظري النظريات والمفاهيم والتصورات والنماذج التفسيرية التي يحتوي عليها كل علم من العلوم. كما يعبر الجانب التطبيقي للعلم عن التطبيق العملي للنتائج التي يصل إليها هذا العلم في حل المشكلات التي يتصدى لدراستها. ولا شك في أن طبيعة العلاقة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي علاقة متداخلة ومتفاعلة.

والآن ماذا عن طبيعة العلاقة بين المنهج العلمي والقراءة؟ وما وشائج القربى بينهما؟ تقتضي الإجابة على هذين التساؤلين التأكيد على طبيعة الرابطة العضوية والتفاعل المتبادل بين المنهج العلمي والقراءة، بما يجعلنا نؤكد على أن هذه العلاقة تصل إلى حدود التطابق، وأن كلاً منهما يفضي إلى الآخر.

لنتأمل طبيعة الخصائص التي تميز المنهج العلمي والمعرفة العلمية، من

حيث كونها ذات طبيعة تراكمية، وذات طبيعة متجددة ومتطورة، وأنها ذات طبيعة عقلية أو فكرية. فلو تأملنا هذه الخصائص جميعها نجد أنها هي ذات الخصائص التي تميز عملية القراءة، حيث لا يمكننا أن نتصور أن تتم عملية القراءة دون أساس فكري أو عقلي، بل إن بعض الباحثين يحددون عملية القراءة بوصفها تعبيراً عن نشاط عقلي يبذله الفرد. ومن الصعب أن نتصور كذلك أن هذا النشاط العقلي الذي يبذله الإنسان يخلو من الفائدة، بل إنه يحقق للفرد متعة روحية وجمالية وفكرية، ويسهم في تنمية خيال الفرد وطموحه، كما يحقق له معرفة بالعالم الذي يعيش فيه، أي أن القراءة - مثلها مثل المنهج العلمي - تحقق لنا المعرفة العلمية، بل إننا نرى أن القراءة يمكن أن تسهم في تطوير وتجديد المعرفة العلمية ذاتها، فهل يمكننا أن نتصور إمكانية تطور وتجديد أي علم من العلوم دون أن يبذل أهل هذا العلم وأهل الاختصاص فيه مجهوداً جباراً في قراءة أحدث ما وصل إليه علمهم على الصعيدين المحلي والعالمي؟ ويعني ذلك أيضاً أن القراءة - مثلها مثل المعرفة العلمية - ذات طبيعة متجددة ومتطورة، ويفضي هذا التجدد والتطور إلى أن تكون عملية القراءة ذات طبيعة تراكمية تساهم في استدامة المعرفة واستدامة البحث عنها، عبر رحلة تصبح فيها المعرفة قرينة المنهج العلمي، كما تصبح عملية القراءة زيت القنديل الذي يضيء لنا الطريق للوصول إلى هذه المعرفة، ويضفي عليها بهجة تسري في كل مفاصل الواقع، وتفتح لنا آفاقاً جديدة من الجمال ندرك من خلالها هذا الواقع.

الثلاثاء 06 نوفمبر 2012

القراءة وفن الحب

مازلنا نواصل ارتياد الآفاق اللانهائية لعالم القراءة. ها نحن اليوم نرتاد أفقاً جديداً من هذه الآفاق، نفتح من خلاله طاقة معرفية جديدة، نستشرف من خلالها كيف تصبح القراءة وفن الحب صنوان، وكيف لهما أن يجعلنا لحياتنا ووجودنا قيمة ومعنى، ويؤسس لعالم يصبح العطاء والإنتاج المعرفي أهم ما يميزه.

لكن ما العلاقة -التي قد تبدو غريبة- بين القراءة وفن الحب؟ وما مبرر استخدام كلمة "فن" هنا حينما نتحدث عن الحب؟ بمعنى آخر: هل الحب فن؟ وهل القراءة مثلها مثل الحب، فن؟ وما الحب الذي نقصده هنا؟ وما هي العلاقة بين فن الحب والقراءة؟ وكيف يكون الحب شعلة لطاقة تهينا

روحاً متجددة تسري بنا دائماً إلى أفق جديد من الآفاق اللانهائية لعالم القراءة؟

لنبداً إجابتنا عن هذه الأسئلة - التي نهدف من خلالها إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين القراءة وفن الحب - بالإجابة عن السؤال المحوري، ألا وهو: هل الحب فن؟ أم أنه مجرد إحساس يأتي للإنسان صدفة، ويجلب له السعادة، التي قد تكون مؤقتة وزائلة؟

لعل إجابتنا على هذا السؤال تتفق مع إجابة المفكر الشهير "أريك فروم" في كتابه الذي يحمل عنوان "فن الحب" (ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار العودة، بيروت، 2000)، وهو الكتاب الذي دفعني لمحاولة استكشاف طبيعة العلاقة بين القراءة وفن الحب، ودفعني كذلك إلى التفكير في معاني جديدة للحب - تتجاوز تلك المعاني التي استقرت في عقل ووجدان الغالبية من الناس، والتي قد تفضي بهم إلى فهم غير صحيح للحب، وتدفعهم نحو ارتكاب أفعال بعينها تسفر عن نتائج تخالف توقعاتهم.

يقول "أريك فروم" في مستهل إجابته على سؤال هل الحب فن: "الخطوة الأولى التي علينا اتباعها هي أن نصبح واعين تماماً بأن الحب فن تماماً كما أن الحياة فن. وإذا أردنا أن نتعلم كيف نحب، فعلياً أن نتعلم بالطريقة عينها التي نطلق بها إذا أردنا أن نتعلم أي فن آخر كالموسيقى أو الرسم أو النجارة أو فن الطب أو الهندسة"، (ص 14 من كتاب فن الحب). الشاهد في هذه الإجابة التي تتعارض مع قناعة غالبية الأفراد - ممن يرون أن الحب

إحساس يأتي صدفة ويجلب السعادة للأفراد، هو أن الحب، مثله مثل غيره من الفنون الأخرى - هو فن . وكون أريك فروم يقرن بين فن الحب وغيره من الفنون الأخرى مثل فن الموسيقى، وفن الرسم، أو فن الهندسة، أو الطب، لا يقلل من أهمية الحب، كما لا يقلل من أهمية الفنون التي ذكرها، بل على العكس فكل هذه الفنون تحتاج إلى تعلم كما تحتاج إلى خبرة وممارسة. فلا يمكن لأي فرد أن يبرع في مهنة ما من المهن إلا إذا تعلم أصولها وتدرّب على ممارستها.

وهكذا حال الحب، شأنه شأن بقية الفنون الأخرى، هو فن، ومعنى كونه فناً يستلزم معرفة وبذل الجهد والطاقة من أجل بلوغ هذا الحب. فالوصول إلى هذا الحب - الذي لا يأتي صدفة وليس مجرد إحساس زائل بالسعادة - يحتاج إلى بذل الطاقة والجهد، كما يحتاج إلى التعلم: تعلم كيف نحب. وإذا تعلمنا كيف نحب، تعلمنا أيضاً كيف نحيا، وبالأحرى تعلمنا معنى الحياة، ولا غرابة في أن نجد "أريك فروم" يربط بين "فن الحب" و"فن الحياة". فإذا تعلمنا كيف نحب، أصبح حياتنا ووجودنا معنى. فمن دون الحب لا يمكن للفرد ولا المجتمع أن يستمر في الوجود، بل لا يمكنهما أن يوجدوا من الأصل، فالحب هو النسيج الذي يغزل بين أفراد المجتمع ثوب الإلفة والمحبة.

وفي هذا يؤكد "فروم" على أن أية نظرية عن الحب يجب أن تبدأ بنظرية عن الإنسان، يجب أن تبدأ بنظرية عن ماهية الإنسان وجوهره.

لكن ما الحب الذي نعنيه هنا؟ إن الحب الذي نعنيه هو الحب الذي

يتجاوز الأحاسيس الذاتية للفرد، الحب الذي يحرر الإنسان من أنانيته، كما يحرره من سجن الإنغلاق على الذات. الحب الذي يرتقي بوعيه: وعيه بنفسه، ووعيه بإمكانياته، وعيه بمجمعه، ووعيه بماضيه، وبمستقبله، الحب الذي يمكنه من بناء جسور الانتماء بينه وبين الناس والعالم الخارجي، ويعمق من انتمائه لمجمعه. إن الحب هنا يصبح قرين العطاء. وهذا هو أرقى أنواع الحب، كما يبلغ الحب أرقى مراتبه عندما يفتح أمامنا آفاقاً معرفية جديدة، ويهبنا طاقة متجددة من العطاء، طاقة تمكننا من أن نعطي للآخرين من بهجتنا ومن علمنا ومن وعينا، لكي يصل بنا هذا الحب إلى مرافئ جديدة من الجمال والإبداع.

ومن هنا ندرك الرابطة المثينة بين الحب والقراءة، فإذا كان الحب "فنًا" يحتاج إلى تعلم وبذل الطاقة والجهد، فالأمر نفسه ينطبق على "القراءة"، تلك العملية التي تحتاج إلى ممارسة، وتستلزم طاقة متجددة وعزيمة لا تلين.

وإذا كان الحب الذي نعيه هنا هو ذلك الحب الذي يفتح أمامنا آفاقاً معرفية جديدة، فإن القراءة تضحى سبيلاً لبلوغ هذا الحب، فلا يمكننا أن نرتاد هذه الآفاق المعرفية الجديدة دون أن تكون القراءة هي القمر الذي ينير لنا هذه الآفاق. وإذا كان الحب الذي نعيه هنا هو ذلك الحب الذي يمكننا من أن نعطي للآخرين من علمنا ومن وعينا، فكيف لنا أن نتعلم، وكيف لوعينا أن يتسع ويتعمق دون أن نتعلم كيف نقرأ وكيف تصبح القراءة أداة لتشكيل وعي يحررنا من أنانيتنا، ويمنحنا القدرة على العطاء.

وإذا كان الحب الذي نعنيه هنا هو ذلك الحب الذي يصل بنا إلى مرافئ جديدة من الجمال والإبداع، فإن القراءة هي وسيلتنا لبلوغ هذا الجمال وذاك الإبداع، وهي وسيلتنا لاكتشاف مناطق الجمال الكامن في ذواتنا، وفي كل ما حولنا، وهي التي تجعلنا نعيد انتاج هذا الجمال بأشكال متنوعة من الإبداع.

وإذا كان الحب الذي نعنيه قرين العطاء، وإذا كان العطاء قرين الإنتاج، فإن القراءة - كما الحب - تصبح وسيلة من وسائل الإنتاج، الإنتاج في مجال المعرفة والفكر، وهذا هو أرقى أنواع الإنتاج، كما أنه بات السبيل الأواحد لتأسيس مجتمع المعرفة، ولنا في هذه القضية حديث آخر.

